

جامعة 08 ماي 1945 – قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل:..................................

الرقم التسلسلي:...............................

الصعود الهندي وتداعياته على الأمن في منطقة جنوب أسيا

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: العلاقات دولية والدراسات أمنية

إعداد الطالب: بوجدي بوبكر

تحت إشراف الأستاذ: ناصر لبال

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
سميرة شرايطية	محاضر "ب"	08 ماي 1945 قالمة	رئيسا
ناصر لبال	مساعد "أ"	08 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
رياض مزيان	مساعد "أ"	08 ماي 1945 قالمة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018


بسم الله الرحمن الرحيم



تشكرات

نحمد الله عز وجل على توفيقه لإتمام هذه المذكرة.

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد...

وقبل أن نمضي تقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة..

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة.

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل......

أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية

كما أنني أتوجه بخاص الشكر إلى من علمنا التفاؤل والمضي إلى الأمام، إلى من رعانا وحافظ علينا، إلى من وقف إلى جانبنا عندما ضللنا الطريقفي سعينا لإنجاز هذه المذكرة طوال هذه المدة.

الأستاذ المشرف على هذه المذكرة: لبال ناصر

وكذلك نشكر كل من مد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث ونخص بالذكر:

الأستاذة: شرايطية سميرة

كما نشكر مسبقا أعضاء لجنة المناقشة على قبول مناقشة هذه المذكرة والشكر موصول للذين كانوا عونا لنا في بحثنا هذا



الإهداء

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من دفعني إلى العلم وبه ازداد افتخار

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير (والدي العزيز رحمه الله)

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض (والدتي الحبيبة)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي(إخوتي)

إلى من آنسني في دراستي وشاركني هموميتذكاراً وتقديراً

إلى الذين أحببتهم وأحبوني أصدقائي

" *بو جمعة *عبد الحق *عبد الحفيظ "

إلى جميع زملائي في الدراسة

بوبكر


خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الاول:الاطارالنظري و المفاهيمي للدراسة

المبحث الاول :الاطار النظري للدراسة

المطلب الاول :تصورات زبيغنيو بريجنسكي ورقعة الارض

المطلب الثاني:تصورات نيكولاس سبيكمان ونظرية الاطار

المبحث الثاني :الاطار المفاهيمي للدراسة

المطلب الاول:مفهوم القوة

المطلب الثاني :اشكال القوة

المطلب الثالث:عناصر القوة

المبحث الثالث:نظرية الامن الاقليمي

المطلب الاول:مفهوم الامن

المطب الثاني :الامن الاقليمي

الفصل الثاني :الهند القوة الدولية الصاعدة

المبحث الاول:عوامل و مقومات الصعود الهندي

المطلب الاول : المقومات التاريخية و الجغرافية

المطلب الثاني:المقومات الاقتصادية

المطلب الثالث :المقومات السياسية و الثقافية

المطلب الرابع :المقومات العسكرية

المبحث الثاني:تحديات وعراقيل الصعود الهندي


مقدمة
عامة

مقدمة

إن التحولات التي شهدها النظام الدولي نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين من تعدد المخاطر وتنوع التهديدات ، كان لها الأثر البارز في تغير طبيعة ومستوى العلاقات على المستوى الدولي والإقليمي، وحتى على المستوى الداخلي للعديد من الدول.

إذ لم يعد الحديث يقتصر على الأخطار والتهديدات العسكرية إنما امتد ليشمل تهديدات وأخطار يتطلب مواجهتها تضافر جهود أكثر من دولة وأكثر من فاعل.

وقد أفرزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة معطيات جديدة نتيجة للمتغيرات التي أصبح يقوم عليها النظام الدولي الجديد، من تغير في المفاهيم والمرتكزات إلى الممارسة في الميدان والمعاملات ، وهذا ما جعل بعض المفاهيم والنظريات السابقة لا تصلح لفترة ما بعد الحرب الباردة.

حيث تسعى كل دولة لفرض إرادتها واختيارها على الآخرين لحفظ مصالحها في عالم صراعي من أجل القوة.

وتمثل ظاهرة الصعود الهندي واحدة من أهم ملامح النظام العالمي الحالي التي فرضت نفسها على صانعي القرار وا ن الجدل الكبير الذي أثاره هدا الصعود بين المحللين حول دور الهند في منطقة جنوب أسيا في الوقت الراهن ومستقبلا

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية موضوع الدراسة في محاولة تحليل العناصر الرئيسية المؤثرة في القوة والأمن.

الأهمية العملية:

وتسعى الدراسة للكشف عن الدور الإقليمي للهند في جنوب أسيا.

تنبع أهمية الدراسة في الدور الهندي في النظام الإقليمي لجنوب أسيا. من مكانة الهند في أسيا التي يرشحها المختصون لاحتلال مركز مؤثر على المستوى الإقليمي والدولي.

وأن هذه الدراسة تهتم بالمكانة الإقليمية للهند فإنها تتمحور حول تحليل الدور الذي يلعبه الهند في المنطقة بكل ما يرتبط به من مقومات وأهداف وتطورات.

الأهمية العلمية:

هذا العمل يكتسي أهمية كبيرة كونه موضوع نظري لأنه يحاول البحث في مفهوم القوة في العلاقات الدولية، ومن جهة يعتبر الأمن من المواضيع المثيرة للجدل والنقاش في العلاقات الدولية نظرا لأهمية فهو الغاية المنشودة التي يتعامل معها الأفراد والدول بنفس القدر لأنه محور التنظيم والاستقرار.

أهداف الدراسة:

-الوصف من خلال توضيح كيفية القوة في العلاقات الدولية.

-التنبأ: استعراض العوامل الرئيسية في إقليم جنوب أسيا والتعرف على مستقبل الهند في إقليم جنوب أسيا.

-التفسير: المراهن في الصعود الهندي كقوة إقليمية في منطقة جنوب أسيا.

-التقويم: تحديد الإجراءات الأمنية التي يتخذها الهند لمواجهة توجهات السياسة الخارجية في إقليم جنوب أسيا.

-إبراز عناصر وأشكال القوة لدى الهند وكيفية استخدامها.

-توضيح مدى تأثير تحولات القوة على الصراع الهندي الباكستاني.

مجال الدراسة:

المجال المكاني:

سنركز في هذه الدراسة على معرفة مدى تأثير الصعود الهند كقوة دولية على أمن منطقة جنوب أسيا وسنركز في هذه الدراسة على الفترة الزمنية من إستقلال الهند 1947 إلى غاية 2017.

إشكالية الموضوع:

تعالج الدراسة إشكالية الأمن في منطقة جنوب أسيا من جزء الصعود القوى الإقليمية من المنطقة وخاصة الصعود الهندي، فإن الإشكالية الأساسية للدراسة كالتالي:

كيف أثر الصعود الهندي على الأمن في منطقة جنوب أسيا؟

انطلاقا من هذه الإشكالية يمكننا طرح عدة تساؤلات فرعية تساعدنا على فهم الموضوع:

- ما هو مفهوم الأمن؟ وما هي التحولات التي عرفها مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة؟
- ما هي الأهمية الجيوسياسية لمنطقة جنوب أسيا.
- ما هي استراتيجية الهند للصعود كقوة دولية؟

الفرضيات:

انطلاقا من إشكالية التي تدور حول الأمن في منطقة جنوب أسيا والصعود الهندي ف المنطقة، والأسئلة الفرعية التي تلتها وعنا مجموعة من الفرضيات وهي بمثابة أجوبة أولية على التساؤلات المطروحة مسبقا وهي كما يلي:

- التطور المفاهيمي الذي عرفته الدراسات الأمنية نهاية الحرب الباردة، ساهم بشكل كبير في بناء نظرية المركب.
- المسألة الأمنية في جنوب أسيا تحكمها الإدراكات والتصورات لدى الفواعل في المنطقة.

منهاج الدراسة:

لقد وضفنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي من خلال توصيف المفاهيم المتعلقة بدراستنا المتمثلة في الأمن والقوة.

وقمنا بتوصيف منهج دراسة الحالة من خلال دراستنا للصعود الهندي في منطقة جنوب أسيا.

أدبيات الدراسة:

لا يمكن دراسة أي موضوع دون الاعتماد على أدبيات سابقة تصب في نفس المجال ومثال عن ذلك:

- اطروحة دكتوراه في، أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب أسيا سنة 2017 لجصاص لبنى، حيت ركزت الباحثة في هذه الدراسة على ابعاد التنافس الصيني الهندي في منطقة جنوب اسيا ،كما ركزت على اهمية المنطقة وماتحتويه من انماط تفاعلية تتراوح بين الصراع تارة و التعاون تارة اخرى ،وركزت على هيمنة الصين على اقليم جنوب اسيا .
- كتاب التجربة الهندية أكبر ديمقراطية في العالم، (ستار جبار علاي) 2017،وركز الباحث في دراسته على اعتبار الهند من اقذم الحضارات وانها قدمت نمودجا لتطور التجربة الديمقراطية في دولة من دول العالم الثالث وانها كانت تعاني الكثير من المشاكل السياسية و الاقتصادية والامنية الا انها نجحت في بناء مؤسسات مختلفة.كما انها تحدث عن العوامل و القوى المؤثرة في دولة الهند
- كتاب الادوار الاقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية 2015 ل عبد القادر دندن ،وقد تحدث الباحث عن دور الصين في التفاعلات النزاعية للنظام الاقليمي لجنوب اسيا لجنوب اسيا،كما تحدث عن دور الصين في التفاعلات النزاعية للنظام الاقليمي لجنوب اسيا.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا أثناء إنجازنا هذا العمل مجموعة من الصعوبات من بينها :

- ندرة المراجع التي تعنى بالسياسة الخارجية للهند في جنوب أسيا بصفة عامة وهو ما يتطلب البحث الكثير للوصول إليها.

تفصيل الدراسة:

وفق لعنوان الدراسة "الصعود الهندي وتداعياته على الأمن في منطقة جنوب أسيا" تم تقسيم الخطة إلى ثلاث فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة ويمكن إيجاز الخطة كما يلي:

- الفصل الأول: تحت عنوان: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة وتم التطرق في المبحث الأول إلى الإطار النظري للدراسة ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى الإطار المفاهيمي للدراسة أما المبحث الثالث تم التطرق النظرية الامن الاقليمي الإقليمي.
- الفصل الثاني: تحت عنوان: الهند القوة الدولية الصاعدة ، وتم تقسيمه إلى مبحثين إذ تطرقنا في المبحث الأول إلى عوامل ومقومات الصعود الهندي *وتم التطرق في* المبحث الثاني إلى أهم التحديات والعراقيل الصعود الهندي كقوة إقليمية.
- الفصل الثالث: جاء تحت عنوان: توجهات السياسة الخارجية للهند في جنوب أسيا وتم تقسيمه إلى مبحثين تطرقنا في المبحث الأول إلى علاقات الهند الإقليمية وعرجنا في المبحث الثاني منه إلى أدوار الهند في منطقة جنوب أسيا.

مبررات اختيار الموضوع:

- ❖ **الأسباب الذاتية:** هذا بسبب اهتمامنا بحقل الدراسات الأمنية بشكل عام ورغبتنا في تقديم عمل مرجعي يغطي جزء من العجز وكانت نابعة عن الميل وحب الإطلاع والاهتمام بقضايا دول جنوب أسيا.

وكذلك تتمثل الدوافع الذاتية لتحليل هذا الموضوع في اعتباره سبب اهتمامنا بحقل الدراسات الأمنية بشكل عام وهذا بسبب اهتمامي الكبير بالقوى الصاعدة والفاعلة في منطقة أسيا.

- ❖ **الاسباب الموضوعية:** إن اختيار لدور الهند في جنوب أسيا كموضوع لهذه الدراسة نقف وراء مجموعة من الاعتبارات الذاتية والموضوعية.

وكذلك الاعتبارات المتعلقة بأهمية موضوع الدراسة والاهتمام الكبير الذي يحضى به الموضوع في الأوساط الأكاديمية العالمية والغربية بشكل خاص، وكن الدراسة تتمحور حول الصعود الهندي فإن الخوض في دراسة هذا الموضوع يسلط الضوء على مشكلة الأمن في منطقة جنوب أسيا من جراء الصعود الهندي كقوة إقليمية.

الفصل الأول:

إطار النظري و المفاهيمي لدراسة

الفصل الأول: إطار النظري و المفاهيمي للدراسة

إن التضارب النظري حول الفهم الأمثل و ليس الشامل لمدار العلاقات الدولية و ما يحدث في النسق الدولي ككل، إن تعدد الاتجاهات، و التي تقول بأرجحية الرؤية لمختلف المواضيع المركزية في السياسة الدولية.

و قد أفرزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة معطيات جديدة نتيجة للمتغيرات التيأصبح يقول عليها النظام الدولي الجديد من تغيير في المفاهيم و المرتكزات إلى الممارسة في الميدان و المعاملات، هذا ما جعل بعض المفاهيم و النظريات السابقة لا تصلح لفترة ما بعد الحرب الباردة.

و لهذا أوجبت علينا أدبيات البحث العلمي أن نخصص الفصل الأول كإطار نظري و مفاهيمي للدراسة من أجل فهم و تفسير ترابط هذه المتغيرات من جهة و من جهة أخرى إبراز ما تطرحه هذه المقاربات النظرية.

و تم التركيز في هذا الفصل على ثلاث أبعاد التي تقوم عليها الدراسة من خلال التركيز على كل النظريات الجيوبوليتكية و القوة في العلاقات الدولية.

و قد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية:

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الثالث: نظرية الأمن الإقليمي

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

لقد ساهم باحثي القرن التاسع عشر في ميلاد علم جديد في حقل العلاقات الدولية، ساهم في تفسير الأوضاع الدولية وفق قانون "الأرض" و "الجغرافيا" سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية بمساهمته في رسم و صياغة التوجيهات الخارجية للدول ألا و هو "علم الجيوبوليتيك "، و كما يقول نابوليون بونابرت" أرني جغرافية البلد أعرف سياسته الخارجية"، و يأتي تحليل الجيوبوليتيكي كأخذ المداخل النظرية التي تسلك منحى خاص في تحليلها لسلوك الدولة النزاعي، و ظاهرة النزاع الدولي عموما، و يتخذ المدخل الجيوبوليتيكي من الدولة "الأرض" مستوى أساسي للتحليل، كما يخص هذا التحليل بصفة خاصة فريدة جعلته موضع جذب و اهتمام، سواء من قبل القادة السياسيين و العسكريين و صناع القرار.

و يمكن الاستفادة من التحليل الجيوبوليتيكي لأغراض عسكرية و سياسية، و هو يساعد القادة السياسيين و العسكريين على اتخاذ قراراتهم بشأن إقحام القوة أو التراجع عنه بالانسحاب، كما يسهل هذا التحليلعلى تقدير المناطق التي يحتمل جدا أن يحدث فيها تصادم المصالح الدولية و يمكن إعداد السياسات و الخطط و المناهج الذي ينطوي عليها السوق الأكبر و الإستراتيجية العليا.

و قد تم التركيز في هذا المبحث على تصورات كل من برنجلسكي و نيكولاس سبيكمان حول:

و قد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: تصورات زبيغنيوبريجينسكي و رقعة الشطرنج

المطلب الثاني: تصورات نيكولاس بيكمان و نظرية الإيطار

المطلب الأول: تصورات زبيغنيوبريجينسكي و رقعة الشطرنج.

إن إستنتاجات "بريجينسكي" المدهشة و المبتكرة تقلب غالبا الحكمة التقليدية رأسا على عقب، عندما يرسى هذا الرجل قاعدة لرؤية ملزمة و جديدة للمصالح الحيوية الأمريكية، "زبيغنيوبريجينسكي" مفكر و مستشارا للأمن القومي لدى الرئيس الأمريكي جيمي كارتربين عامي 1977–1981، كما عمل مستشارا في مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية، و كان أستاذا في مادة السياسة الأمريكية في كلية بول نيتر للدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جون هوبنكز في واشنطن ذي سي و أحدث كتبه "خارج السيطرة"، و "الفشل الكبير"و "خطة اللعبة" و "القوة و المبدأ" [1] فبعد نهاية الحرب الباردة جاء بريجينسكي ليعيد تدعيم طرح "ماكندر" حول أهمية أوراسيا، و يسلط الضوء على هذه المنطقة كونها رقعة الشطرنج الكبرى، التي يتم التنافس عليها من أجل السيادة و الهيمنة على العالم.

حيث تقوم نظرية رقعة الشطرنج ل" بريجينسكي"

- إن العالم بدون سياسة أمريكية هو عالم ستعمه الفوضى و اللاإستقرار.
- إن المنطقة الأوراسية كونها الأكبر في العالم هي الجائزة الجيوبوليتيكية لأمريكا.
- يعتبر أوراسيا هي رقعة الشطرنج لكبرى التي ستضل تشهد على ساحتها الصراع و التنافس من أجل القوة و السيادة العالمية.

[1] زبيغنيوبريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية و ما يترتب عليها جيواستراتيجيا، تر.مركز الدراسات العسكرية، (واشنطن: مركز الدراسات العسكرية، 1999)، 3،4.

-يعتبر أن قوة أوراسيا تفوق القوة الأمريكية، إلا أنه يرى أن من حسن ظن أمريكا أن هذه الرقعة أوسع من أن تتوحد سياسيا.

-رقعة الشطرنج الأوراسية بيضاوية الشكل تمتد من ليشبونة إلا فلاديفوستوك حيث تمتلك هذه الدول قوة متباينة و تقع فيها جميع الدول النووية المعلنة باستثناء واحدة، كما تقع فيها أكبر الدول إقتصاديا التي تلي الولايات المتحدة الأمريكية.

-أي إزاحة لأمريكا من موقعها على الطرف الغربي من قبل شركائها يعني نهاية المشاركة الأمريكية في لعبة الشطرنج الأوراسية[1].

و على هذا بنى "بريجينسكي" تصوراته حول أوراسيا و كيفية إذامة بقاء الولايات المتخذة فيها بتأكيده بأنه قذحان لكي تضع الولايات المتخذة و تنفيذ جيوستراتيجيةمتكاملة و شاملة و طويلة الأمد لأوراسيا كلها.

و تأتي هذه الحاجة من التفاعل بين حقيقتين إثنين هما أموٰركا هي الآن القوة العظمى العالمية الوحيدة و أن أوراسيا هي المسرح المركزي للعالم.

و من هنا فإن يحدث من توزيع للقوة في القارة الأوراسية سيكون ذا أهمية حاسمة للتفوق أو السيادة الأمريكية و للإرث التاريخي الأمريكي، لذا فإن نظرة السيطرة التامة على أوراسيا تعادل الهيمنة على العالم.

لقد كان سبب أطلاق الصفات لهذه النظرات الإستراتيجية التي تدعو إلى الهيمنة والسيطرة العالمية ، هو ا نهيار الإتحاد السوفياتي الذي أدى إلى نتائجأساسية ومن

[1] أنفال شواح، "الأزمة الأوكرانية و تداعياتها في العلاقات الروسية-الأمريكية، 2013-2015، (أطروحة ماستر، جامعة بسكرة، 2016)، 27، 28.

نوعين هما : تحرر السياسة الخارجية الأمريكية من ضغوط التحديالسوفياتي ، وبروز هيمنة المركز الأمريكي الواحد[1].

و يرسم "بريجينسكي" خريطة الصراع العالمين و يحدث ثلاث ركائز جيوسياسية مهمة بفعل موقعها الجغرافي، و مواردها الطبيعية يتوجب على الولايات المتحدة أن تحرم روسيا منها و هي أوكرانيا و أزبكستان و أذريبجان، فأكرانيا تطل على البحر الأسود المؤدي إلى المضائق التركية نحو البحر المتوسط، فأي سيطرة أمريكية على أوكرانيا ستحرم روسيا من هذه الميزات الإستراتيجية.

والحقيقة تعد أوكرانيا في قلب النظرية الجيوبوليتيكيةالأوراسية ، ذلك أناوكرانيا تعد أهم دول أووريا الشرقية نظرا لموقعها الجغرافي الفاصل بين روسياوأعضاء حلف شمال الأطلسي. وكذا بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي في الوقتنفسه. فضلا عن مساحتها كأكبر دول أوروبا الشرقية. وطابعها الأثني المتنوع[2].

و هكذا فإن أوراسيا هي رقعة الشطرنج التي تحدث عنها بريجنسكي، و هي التي يستمر فيها الصراع على السيطرة العالمية، فإن الرقعة الشطرنجية ذات الشكل البيضاوي إلى حد ما[3].

لا يقتصر لا عبوها على إثنين، بل يتعدى ذلك إلى عدة لاعبين، يملك كل منهم حجما مختلفا من القوة، و لكن اللاعبين الرئيسين يتوضعون في غرب، و شرق، و

[1] محسن حساني طاهر العبودي، توسيع حلف الناتو بعد الحرب الناتو بعد الحرب الباردة، مدرسة في المذكرات و الخيارات الإستراتيجية الروسية، تر. نزار الحيالي(عمان: دار جنان للنشر و التوزيع)، 2013، 171.

[2] محفوظ رسول، الأزمة الأوكرانية و رهانات أمن الطاقة الروسية مع الإشارة لحالة الأمن الطاقوي الجزائري (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017)، 15.

[3] بريجينسكي ،رقعة الشطرنج الكبرى، 33.

وسط و جنوب هذه الرقعة، و إن كلا الطرفين الأقصيين الغربي و الشرقي من رقعة الشطرنج يحتويان على مناطق كثيفة بالسكان، و تشكل الأرض الرئيسية الشرقية مقرا للاعب مستقل ذي قوة متزايدة و يسيطر على عدد كبير من السكان.

بينما نجد أن الأرض منافسة القوي المقتصرة على عدة جزر متجاورة و نصف شبه جزيرة صغيرة شرق قصوية، تؤمن مقرا للقوة الأمريكية إن هذه الرقعة الشطرنجية الأوراسية الغربية الشكل، و الذي تمتد من لشبونة إلى فلاذيقستوك، تقدم مكان و زمان اللعبة، و هكذا فإن أمكن توسيع هذه المساحة المركزية على نحو متزايد إلى الدائرة أو المحيط الممتد إلى الغرب؛ و إذا لم تخضع المنطقة الجنوبية لسيطرة لاعب واحد، و إذا لم يوحد الشرق بطريقة تدفع إلى طرد أمريكا من القواعد الساحلية، فإن أمريكا تستطيع، عندئذ أن تسود، و لكن إذا عملت المنطقة الوسطى على ضد المنطقة الغربية، فستصبح كيانا مفردا حساسا، و بالتالي فإما ستسيطر على المنطقة الجنوبية أو تشكل تحالفا على لاعب شرقي رئيسي، و عندئذ فإن السيادة الأمريكية في أوراسيا تتقلص على نحو حاد أو سيحدث الشيء ذاته إذا توحد لاعبا شرقيان رئيسين بشكل أو بآخر[1].

و قد أخذ بريجينسكي خمسة لاعبين جيواستراتيجيين و خمسة محاور جيوبوليتيكيةعلى الخريطة السياسية الجديدة لأوراسيا، و يقصد باللاعبين الجيوستراتيجيين الدول التي تمتلك القوة و الإرادة الوطنية الأزمتين لممارسة النفوذ أي التأثير فيها وراء حدودها لفرض تبديل الوضع الجيوبوليتيكي إلى البعد الذي يؤثر في مصالح أمريكا و تكون

---

[1]نفس المرجع.

لديها الإمكانية و الإستعدادالجيوبوليتيكي [1]، و أهم اللاعبين الجيوستراتيجيين في رقعة الشطرنج حسب بريجينسكي هم روسيا، الصين، الهند، فرنسا، ألمانيا و تعتبر روسيا أهم لاعب جيوستراتيجي، و أهم المحاور الجيوبوليتيكية التي تزخر بموقع حساس ضمن رقعة شطرنج هي أوكرانيا، أدربيجان، تركيا، إيران، و كوريا الجنوبية[2].

و يعد مفهوم المركب الأمني الذي جاء به باري بوزان أنه يمنح أداة جيدة لتصور الأمن الإقليمي في إطار العلاقات الدولية المعاصرة.

و من وجهة نظر بريجينسكي أن كلا من تركيا و إيران تعدان إبتداء محاور جيوبوليتيكية مهمة، تعمل تركيا على تثبيت إستقرار منطقة البحر الأسود، و تسيطر على النفاذية منه إلى البحر الأبيض المتوسط، و توفر مصدرا مهما ضد الحركات الإسلامية، و تؤدي دور المرساة الجنوبية لحلف الشمال الأطلسي.

أما إيران فعلى الرغم من غموض موقعها من أدربيجان فإنها هي الأخرى، توفر دعما مثبتا للتنوع السياسي الجديد في وسط آسيا فهي تتحكم في الساحل الشرقي للخليج العربي.

و لهذه الأسباب بدأت الإدارة الأمريكية تبحث عن السبل الكفيلة للتقرب من إيران[3].

مما سبق يمكن القول أن بريجينسكي يرسم ملامح السيادة الأمريكية العالمية الجديدة تعكس الكثير من ملامح النظام الديموقراطي لأمريكا، كونها تعددية، و مرنة و قابلة

[1] ويسام شكلاط ،الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين، من 2000 إلى 2014، دراسة حالة الجنوب"(رسالة ماجيستر)، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016، 78.
[2]شواح، الأزمة الأوكرانية، 33.
[3] أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية، 1979–2011 (السودان: دار الجنان للنشر و التوزيع، 2012)، 330، 331.

للنفاذ، و لذا النفوذ لا يرى أي متخذ منفرد لمنازعة أمريكا مكانتها كقوة أولى في العالم على مدن قد يمتد لما يزيد عن عمر جيل من الزمن.

كنه يطرح أن على أمريكا أن تكون القوة العظمى الأخيرة في العالم، و هو يعتقد أن ما يقود لهذا الرأي هو كون المعرفة أصبحت أكثر إنتشارا، كما أن القوة الإقتصادية أكثر توزعا.

و لذلك يقترح بريجينسكي أن تقوم أمريكا ببسط نفوذها في منطقة البلقان الأوروبية كما فعلت روسيا في السابق و نجحت في ذلك.

و قد بقي إسمبريجينسكي يتداول بشكل ملحوظ، على المستوى الدولي، بعد إنهيارالإتحاد السوفياتي في بداية التسعينات في القرن الماضي و بروز أمريكا تسعى للهيمنة على العالم و تحويله إلى نظام أحادي القطب".

المطلب الثاني: تصورات "نيكولاس سبيكمان" في نظرية الإطار.

نيكولاس جون سبيكمان " nicholasjohnspykman " هو لندي الأصل، أمريكي النشأة عمل كصحفي في بداية حياته العملية، و إهتم بدراسة العلاقات الدولية و أثر الجغرافيا فيها و أصبح أستاذ العلاقات الدولية في جامعة yac الأمريكية في كاليفورنيا و هو أخذ رواد مدرسة القوة في العلاقات الدولية، و هو ممن إهتموا بالسيادة العالمية و تحليلها و من آرائه أن الجغرافيا عامل أساسي في السياسة الخارجية للدول لأنها الأكثر دواما.

و من أبرز أبحاثه من وجهة النظر الجغرافية كتابه الذي نشر تحت عنوان: "جغرافية السلام" « the geography of the peace »، عام 1944[1].

لقد تأثر سيبكمان بأفكار ماكندر بشكل كبير و لكنه قدم مفهوما جديدا للأهمية الجيوستراتيجيةلجزيرة العالم، حيث أوضح أن منطقة النطاق (الإطار) التي تحيط بمنطقة القلب وفق رؤية ماكندر هي تشمل الوطنو هي تشمل الوطن العربي مشرقا و مغربا و أوربا عبر الإتحاد السوفياتي و جنوب شرق آسيا و الصين و أوربا، و على نحو مخالف لماكندر أكدان أن هذه المنطقة أكثر أهمية من المنطقة السابقة موضحان من يبسط سيطرته على هذه المنطقة هو الذي يتمكن من السيطرة على جزيرة العالم و منه السيطرة على العالم، و بناءا على دراسة أجراها بعد الحرب العالمية الثانية توصل سيبكمان إلى:

- أن من يسيطر على الأراضي الهامشة يتحكم في أوراسيا.
- من يسيطر على أوراسيا يتحكم في العالم[2].

و لذلك قام سيبكمان بتعديل نظرية ماكندر، حيث أنه لاحظ أن قلب العالم يحتل إقليما جغرافيا لا يتمتع بصفات تؤهله لهذه القيادة، و المركز الخطير الذي وضع فيه ماكندر، و لهذا فإن سبيكمان يرى أن الحافة التي تحيط بالقلب (الهلال الهامشي) و التي سماها "ماكندر" المنطقة المتوسطة هي أعظم أهمية من القلب نفسه، إذ أن منطقة الحافة تعتبر منطقة إلتقاء القوى البرية الزاحفة من الإتحاد السوفياتي و دول المعسكر الشرقي بالقوى

[1] عباس غالي الحذيثي، نظريات السيطرة الإستراتيجية و صراع الحضارات (عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2004)، 49.
[2] دريد العيسى، "صراع النفوذ الروسي -الأمريكي على منطقة آسيا الوسطى -تروين"، مجلة جامعة نسرينلبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية، (2017)، 152.

البحرية و البرية لكتلة المعسكر الرأسمالي سواء في أوروبا، أوراسيا أو شمالي إفرقيا أو البحار المحيطة بها[1].

أما بالنسبة للهلال الخارجي على رأس سبيكمان (بريطانيا، اليابان و إفريقيا و أستراليا و العالم الجديد) فقد أطلق عليه اسم القوى الخارجية و قد أعترف أن أثر إفريقيا سيكون محدود لظروف مناخية مما يضعف قواهما السياسية و قد نوه عن أهمية موقع كل من الجزر البريطانية و الجزر اليابانية كمركزين للقوة السياسية، و قد قسم سبيكمان الكرة الأرضية إلى قسمين هما:

1 القسم الشرقي: و يضم كل من قارة أوراسيا و إفريقيا و أستراليا.
2 القسم الغربي: و يتألف من الأمريكيتين الشمالية و الجنوبية[2].

و في حقيقة الأمر أن سبيكمان لم يخالف ماكاندر في الخطوط العامة إلا في أهمية قلب الأرض الكبير دورهم و هذا يوافق عليه معظم الجغرافيين، و لكن قد لا يتوافق معهم جنرالات الحروب، أما الهلال الداخلي الذي يوليه ماكندر أهمية في نظريته، الممتد من هولندا مرورا في وسط أوربا إلى تركيا و سوريا و العراق و إيران حتى شبه الجزيرة الكورية، فقد تبناه سبيكمان بعنوان الريملاند rimland و هو يشكل منطقة التصادم بين القوى البحرية و القوى البرية و من ينتصر و يهيمن على جزيرة العالم و على العالم[3].

---

[1] عبد الرزاق بوزيدي، "التنافس الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية، 2010–2014"، رسالة ماجيستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، 33.

[2] محمد أزهر السماك، الجغرافيا السياسة بمنظور القرن الحادي و العشرين، المنهجية و التطبيق (عمان، دار اليازودي، العلمة، 2018)، 344.

[3] إبراهيم أحمد سعيد، "الصمود السوري و سقوط نظريات الجيوبوليتيك الغربية"، مجلة الأعمار و البناء في سوريا، عدد خاص، 2018، 45.

و من هنا يمكن القول أن نظرية سبيكمان مكملة لنظرية ماكندر و ليس معارضة و لكن نقطة الاختلاف في موقع المحور الجغرافي في الوقت الذي إرتكز فيه ماكندر، إلى تاريخ طويل من الأحداث لتأكيد أهمية المحور الجغرافي الذي أسماه قلب الأرض و المتمثل في روسيا بينما أكد سبيكمان على الهلال الداخلي من نظرية ماكندر و الذي أسماه (الحافة الأرضية أو الإطار القاري rimland)بإعتباره المحور الجغرافي الذي يحدد مصير الأمم و السيطرة الجيوستراتيجية و هذه الفكرة هي التي أطرت السياسة الخارجية الأمريكية إلى بعد الحرب العالمية الثانية حيث تبنت سياسة الإحتواء ضد الإتحاد السوفياتي.

و قد أصبحت آراء سبيكمان أساس للسياسة الأمريكية في إحتواء...الشيوعي خاصة مع ظهور الإتحاد السوفياتي بصفته المسيطر الأوحد على قلب العالم (الهارتلاند)ن و قد نجحت الولايات المتحدة في إنشاء حلف الشمال الأطلنطي لمد نفوذها على الجانب الغربي من الرملاند، بالإضافة إلى أنها تلعب دورا فعالا في تقليص الدور الروسي في شرق آسيا عبر زيادة تواجدها العسكري في الفيليبين و كوبا، و إنشاء عدة تحالفات عسكرية إستراتيجية مع دول آسيا بإعتباره جزء من سياستها لإحتواء منطقة الرملاند.

و بشكل عام يدعو سبيكمان في نظرية الأطراف إلى بناء قوة عسكرية ذات مفعول كبير في الردع العالمي و كذلك يدعو إلى قيام قواعد عسكرية و تحالفات دفاعية و تكتلات اقتصادية للدول التي تتعاطف مع الحضارة الغربية كدول أوروبا الغربية و كندا بالإضافة إلى الولايات المتحدة، و أن قيام تلك القواعد و التكتلات يجب أن يتماشى جغرافيا مع مناطق الهلال الخارجي الذي جاء في نظرية ماكندر أي المناطق الساحلية لأوروبا و آسيا و إفريقيا و الجزر المحاذية لها[1].

[1] بوزيدي، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، 34.

و منه يمكننا أن نعد نيكولاس سيبكمان، قد تأثر في أفكاره بماكندر تأثيرا عميقا في كل شيء سوى النتائج السياسية، و بعد أن درس سيبكمان بكل إهتمام أعمالماكندر تقدم بصياغة لمخطط جيوبوليتيكي أساسي يختلف عن نموذج ماكيندر، و كانت فكرة سيبكمان الأساسية تقوم على أساس أن ماكندرقد بالغ في تقييم الأهمية الجيوستراتيجيةللهارتلاند، و هذه المبالغة لم تتنازل قط التموضع الحيوي للقوى على خارطة العالم، فالهارتلاند لا يتمتع في نظر سيبكمان بأي صفات تؤهله للقيادة"، إفتقاره للموارد الطبيعية و الطاقوية، يقع أغلبه في مناطق الثقل الرئيسية لا تتمثل في منطقة القلب الأرضي –عند ماكندر– و إنما تتركز فيها يسميه بمنطقة الإطار أو حافة الأرض الريملاند rimeland و هي من وجهة نظر سبيكمان أعظم أهمية من القلب نفسه[1].

و مما سبق يمكن القول أن نيكولاس سيبكمان يرى أن التاريخ السياسيبطوله لم يكن عبارة عن نضال بين القوى البحرية و القوى البرية بهذه البساطة، و إنما هو نضال"بين قوة بحرية بريطانياقوة هامشية أي قوة من الريملاند من ناحية ضد قوة من النطاق الهامشي" من "الريملاند" و قوة برية"روسيا" من ناحية أخرى، و بين قوة بحرية بريطانيا و برية "روسيا" من ناحية ضد قوة من الريملاند من ناحية
أخرى.

و الملاحظة عند سيبكمان هي أن منطقة الإطار الأرضي أو حافة الأرض منفتحة في قلب الأرض و محيطة بها، الأمر الذي يمهد، أو يمكن من السيطرة عليها من قبل قوى الإطار الأرضي و منها وضع سيبكمان فرضيته التي تقول:

---

[1] نيكولاس سيبكمان و نظرية الإطار: 1893-1943 المدرسة الأمريكية"، مطلع عليه بتاريخ 25 ماي 2019
https://60lolt.6logspot.com/2016/04/1893-1943.htm/?m=1

- من يتحكم في حافة الأرض يحكم أوراسيا.
- و من يحكم أوراسيا يتحكم في مصير العالم[1].

و أخيرا علم الجيوبوليتيك في أبسط معانيه هو العلم الذي يقودنا إلى دراسة كيفية إستخدام الجغرافي كمصدر قوة للتعبير عن المواقف السياسية و ذلك أن التحليل الجيوبوليتيكي يهدف إلى تحليل و فهم النزاعات الدولية خاصة في عصرنا الحالي و المعروف بعصر الأزمات و النزاعات، فمن خلال هذا العلم يستطيع الباحث تفكيك شيفرة الوضع الدولي إعتمادا على الخريطة الجغرافية، و يبني صانع القرار تصوراته السياسية المستقبلية لسياسته الخارجية في ضوء تفاعلات المكان الجغرافي.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي:

إن العلاقات الدولية هي صراع من أجل القوة، مما طرحه هانز مورغينثو « Hans Morgenthaw » أن السياسة الدولية ككل سياسة هي صراع مستمر من أجل القوة، و مهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية، فالقوة هي الهدف الأساسي.

و يعتبر موضوع القوة من المواضيع الهامة، التي لقت جدالا واسعا لدى العديد من الباحثين و الدارسين، و تتعدد الصور التي تتخذها القوة و تتغير وفقا لطبيعة و شكل النظام القائم، فالقوة هي حجر أساس لأي تنظيم سياسي.

و تعتبر القوة من الموضوعات ذات الأهمية في العلوم السياسية بشكل عام و الجيوبوليتيك بشكل خاص، و القوة اليوم لها تأثير واضح في سلوكيات الدول ضمن إطار العلاقات الدولية، حيث أن الدولة توصف بالقوة سواء القوة الإقتصادية، أو العسكرية، و

---

[1] "نيكولاس سبيكمان و نظرية الإطار: 1893-1943 المدرسة الأمريكية"، أطلع عليه بتاريخ 8 جوان 2019، https://boholt.blogspot.com/2016/04/18

تفرض القوة منطقها على منحنيات الصعود و الهبوط في العالم و تتعدد أشكالها ما بين النعومة و الخشونة، و البطش، لكن مفهوم القوة يبرز بحساسية شديدة في فضاء العلاقات الدولية، و ذلك لأهميتها كعلاقات مركبة و حاكمة لإشكاليات كثيرة تأثر تأثيرا مباشرا الدول و تمتد بعد ذلك إلى نطاق الأسرة و الفرد.

و قد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب كالتالي:

المطلب الأول: مفهوم القوة

المطلب الثاني: أشكال القوة

المطلب الثالث: عناصر القوة

المطلب الأول: مفهوم القوة

يعتبر مفهوم القوة من المفاهيم المحورية في العلاقات الدولية، حيث تتخذ القوة شكلها الصريح على المستوى الدولي كأسلوب للتعامل بين الدول، نظرا لغياب المؤسسات الدولية الكفيلة بإتخاذ الإجراءات اللازمة لحل الصراعات الدولية بطريقة سليمة.

و تعتبر قوة الدولة من العوامل التي يعلق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية، و هي أكثر المفردات إستخداما في العلاقات الدولية و ذلك في ظل نظام دولي يفتقد لحكومة مشتركة، تسعى فيه الدول إلى ضمان أمنها عبر حيازة القوة التي إعتبرهامورغينثو الغاية و الوسيلة السياسات العالمية، حيث قال القوة في حد ذاتها قد تمثل قيمة مرغوبة.

و مفهوم القوة كأحد المفاهيم القديمة تطرق إليها العديد من الفلاسفة و العلماء لمحاولة إعطاء تعريفها تعريفا محددا و لكن كأي ظاهرة إجتماعية لا يمكن إيجاد تعريف موحد للقوة.

و من خلال هذا المطلب تم التطرق إلى تعريف القوة لغة و إصطلاحا.

أولا: تعريف القوة لغة

القوة هي خلاف الطعن والقوة والطاقة من الحبل وجمعها قوي، ورجل شديد القوى أي شديد أسر الخلق، وقال ابن السكيت: القوة الخصلة الواحدة من قوى الحبل وقال غيره: هي الطاقة الواحدة من طاقات الحبل، يقال: قوة وقوى مثل صوى وصوى وهوى، كما نجد أن القوي والقادر والمقتدر من أسماء الله الحسن وتأتي القوة بمعنى الجد في الأمر وصدق العزيمة[1].

والفعل قوي يقوي إذ كان مصدرة قوة على (فعله) جاء بمعنى القوة في البدن وإذا كان مصدره قواوة أو قواية على فعاله فمعناه: القوة في الحزم والعقل وأقوى الرجل إذ نزل القواء أي الأرض القفر الحالية من أهلها، وأقوى إ رفني زاده، وأقوى الرجل إذا استغنى أو افتقر فهو من الأضداد، وأقوى كذلك إذا كانت دابته قوية، فالقوي في نفسه والمقوي في دابته[2].

[1] أحمد كامل الخفاجي، "القوة الناعمة ودورها في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية" (أطروحة ماجستير، جامعة المصطفى العالمية، 2017)، ص 6.

[2] محمد يحي سالم الجبوري، مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية (لبنان: دار الكتب العلمية، 1971)، ص 39.

وقد وردت القوة في القرآن الكريم في كثير من الآيات وعلى سبيل المثال كقوله تعالى " ......واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ....." الأنفال، آية 60، أي أعدر لهم جميع أنواع القوة المادية والمعنوية[1].

ولقوله تعالى"..... خذوا ما آتيناكم بقوة ....." (البقرة آية 63) أي بحزم وعزم،ولقوله تعالى ".... لو أن لي بكم قوة وأي إلى ركن شديد ...." "هود آية 80". أي لو كان لي قوة أستطيع أن أدفع بها أو ألجأ إلى عشيرة وأنصار تنصرني عليكم[2].

إن المفهوم البشري للقوة يعني المؤثر الذي يعمل، أو يمثل إلى العمل، ويكون في الفكر والجسد والقوة هي مبحث النشاط والنمو والحركة الذي يغير أو يحير حالة سكون الشيء إيجابا أو سلبا.

أما في اللغة الإنجليزية، فتأتي كلمة القوة (power-force) بمعاني عدة، فكلمة force أقرب ما تكون إلى معنى الإكراه والإجبار والإرغام والعنف (القسر العسكري)، أما كلمة power فتأتي بمعنى السلطة والطاقة والقدرة والنفوذ، وهناك من يرجع أن مفهوم القوة باللغة العربية يناضر مصطلح strenghl في اللغة الإنجليزية[3].

ثانيا: تعريف القوة اصطلاحا:

[1] باسل خليل خضر، "أثر التحول في مفهوم القوة على العلاقات الدولية (الصراع الفلسطيني الإسرائيلي نموذجا" (أطروحة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2014)، ص 16.

[2] نفس المرجع.

[3] سيف الهرموني، مقتربات القوة الذكية الأمريكية كآلية من آليات التغيير الدولي الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا (قطر: مركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2017)، ص 34-35.

عرف علم الاجتماع القوة بأنها القدرة على إحداث أمر معين مؤثر في سلوك الآخرين [1]
وتعد المدرسة الواقعية من أولى المدارس إلى تعاملت مع القوة كتعريف، مركزي حيث ربط "هانز مورجانثو" " hansmorgantho" القوة بفكرة التأثير والتحكم في المكاسب، وقد عرفها بأنها "القدرة على التأثير في سلوك الآخرين" وبالتالي يمكن تحديد قوة الدولة عهن طريق معرفة المحصلة النهائية للتأثير الذي تمارسه في الدول الأخرى، بهدف امتلاك مزيد من الموارد كما تتعامل المدرسة الواقعية مع العلاقات الدولية، على أنها صراع الهدف منه تعظيم ما تمتلكه الدولة من قوة وفي هذا السياق فإن قناعة "هانزمورجانثو " "hansmorgantho" بأن الطبيعة البشرية هي المدخل الجوهري لفهم وتحليل ما يحدث في السياسة الدولية، قادته الي البحث عن القوانين الموضوعية أي تحكم هاته الأخيرة، والتي نجد جذورها في طبيعة الإنسان ذاته[2].

وقد قام "ماكس ويبر Masc weber" بتعريفها "قدرة أحد الفاعلين في علاقة اجتماعية معينة على فرض إرادته بمقتصر موقعه رغم المقاومة، وبصرف النظر عن المرتكزات التي تستند عليها المقدرة" والتي تمكن أولئك الذين يمتلكون القوة من إلغاء الأوامر، ويحصلون على ما يريدون مما يفتقرون إلى القوة [3] وأن هذا التعريف يوحي فإن الشخص (أ) له قوة على الشخص (ب) البعد يمكن أن تغلب على مقاومة (ب) لو أنه أراد المقاومة، الأمر الذي يعني أن مصالح (ب) سوف يضحى لها لصالح تحقيق مصالح (أ)، والمحافظة عليها.

---

[1] علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية (مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017)، ص 138.

[2] نبيل بكاكرة، "التنوع والتغير في مضامين القوة نحو فهم للعلاقات الدولية، دفاتر السياسة والقانون 19 (2018)، ص 165.

[3] رث الاسألسوس وولف، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع تمدد أفاق النظرية الكلاسكية، تر. محمد عبد الكريم الحواربيى (الأردن: دار محمد مخلاوي للنشر والتوزيع، 2011)، ص 208.

أما كلية الحرب الأمريكية فقد عرفت مفهوم "القوة القومية للدولة بأنها الإمكانية أو القدرة التي تمكن مستخدمها (الدولة) من الوصول إلى أهدافها القومية في الصراع الدولي، أي أنها هي الطاقة العامة للدولة التي تسهل السيطرة على تصرفات الآخرين والتحكم بها"، وفي تحليل استخدامات القوة في الفكر الإستراتيجي فإن ذلك يتم عند استخدام أدوات القوة العسكرية أو الأدوات الاقتصادية أو العمل الدبلوماسي في القرارات السياسية[1].

وفي رأي "كارل فريديريك" فإن أفضل تعريف للقوة هي: قوى الآخرين، فهذا يعني أن الآخرين يتبعون نظام أفضلياته، والقوة ليست مجرد التسلط ولكنها تتضمن أيضا القدرة على الاستمالة والنفوذ لدى الآخرين، ويرى أنه بالاستخدام الأمثل والذكي للقوة يمكن للطرف (أ) أن يجعل الطرف (ب) يفعل ما يريدون قهر أو أرغام بمعنى يمكن تحويل القهر إلى اتفاق وتزامن كنفوذ جماعات الضغط في المجتمعات المتحضرة[2].

فيحينعرفها "جوزيف ناي" بأنها "قدرتك على التأثير في المحصلات التي تريدها وأن تغير سلوك الآخرين عند الضرورة [3] بسبب إرغام الآخرين للعمل لصالحك وإنما تحفيزهم لتأييد أفعالك وإقناعم لتوجه إليها.

والقوة حسب قيدن (Geddens) مفهوم أساسي في العلوم الاجتماعية، فكل فرد عبارة عن نحل اجتماعي، ومن هنا تكمن القوة في إحداث فارق على الساحة الاجتماعية الموجودة

---

[1] عمر الحضرمي، الدولة الصغيرة: القدرة والدورة مقاربة نظرية، مجلة المنارة 4، (2013)، ص 10.

[2] سامح رشيد القبج، "إستراتيجية توظيف القوة الناتجة الأمريكية في إدارة الصراع مع إيران"، مجلة جامعة الاستقلال 45، (2017)، ص 316.

[3] إياد خلف، عمر الكعود، "إستراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنظمة العربية" (أطروحة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2016)، 18.

فيها الفرد، والغاية من هذا الفعل الاجتماعي أن القوة هي المسؤولة عن إحداث هذا الفارق، لكن نتائج هذه الأفعال الاجتماعية قد تتعارض باختلاف مصالح وغايات الأفراد.[1]

بينما يرى " ايرينست هاس" Hans ernst بأن القوة هي وظيفة لعدة عوامل بعضها ملموس مثل الموارد الأولية والإنتاج الصناعي، وبعضها غير ملموس مثل التكنولوجيا والأخلاق والقوة هي مرادف للقوة العسكرية وتعرف بأنها "مقدار القوة المتاحة لنخبة الأمة إنجاز أية مساعدة معينة".[2]

ويعرفها (مودي لسكي) "بأنها استخدام الوسائل المتوفرة لدى الدول من أجل الحصول على سلوك ترغب في تتبعه دول أخرى".[3]

أما الأستاذ مازن إسماعيل المصلني فيعرف القوة "أنها ظاهرة سياسية دولية نسبية، فالدولة قد تكون قوية في مرحلة محددة والعكس صحيح" وأيضا "إن القوة لا تحدان في واقع الأمر إلا بمثابة الإنعاكس لقدرة الدولة على الفعل".[4]

ويعرف رنيرلذز " القوة هي القدرة على توليد النتائج المقصودة".

---

[1] "القوة" إضطلع عليه بتاريخ02 ماي 2019 على الرابط www.moqotct.com/openshare/beht/mnfsian/aqwah/see01.doc.cutehtm

[2] خضر، أثر التحول في مفهوم القوة على العلاقات الدولية، ص 17.

[3] محمد قاسم هادي، مكانة القوة الذكية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، مجلة العلوم السياسية، 54، (2019)، ص 370.

[4]محمد سالم صالح، "القوة السياسية الخارجية دراسة نظرية"، مجلة الكرفة 7 (2010)، ص 149.

ويرى سبيكمان "أن القوة تعني على قيد الحياة، والقدرة على فرض إرادة الشخص على الآخرين، والمقدرة على إملاء هذه الإرادة على أولئك الذين لا قوة لهم وإمكانية إجبار الآخرين من دوي القوة الأقل على تقديم تنازلات.[1]

أما هارولدىلاسويل فإن تعريف القوة عنده يعني "قدرة شخص أو مجموعة من الأشخاص على التحكم في سلوك الآخرين بالطريقة والحالة التي يريد ويستطيع من خلالها تكييف سلوك الآخرين كما يشاء"[2].

ويمكن تقديم تعريف اجرائي للقوة على انها القدرة على التاثير في سلوك الاخرين والتحكم في سلوكهمتجاه قضية معينة

المطلب الثاني: أشكال القوة في العلاقات الدولية

لقد سيطر مفهوم القوة وفي داخلها القوة العسكرية والاقتصادية على أدب العلاقات الدولية لفترة كبيرة في كتابات المدرسة الواقعية التي ترى أن الدول هي الفاعل الرئيسي في النظام الدولي، وأن كل دولة تسعى لتحقيق مصالحها بغض النظر عن مصالح الفواعل الأخرى في ظل نظام قائم من الصراع من أجل القوة.

تميز القرن التاسع عشر تغطية النزعات والحروب بين الدول وكانت القضية المحورية في العلاقات مابين الدول هي القوة، ولم يكن هناك تركيز على الأبعاد السياسية والاقتصادية في العلاقات مابين الدول بل اعتمدت بالأساس على القوة العسكرية لتحقيق مصالحها. لاحقا طرح الإعتماد المتبادل رؤية مختلفة لواقع العلاقات الدولية حيث أعطى الأولوية

---

[1] الهرمزي، مقتربات القوة الذكية الأمريكية كآلية من آليات التعبير الدولي، ص 37.

[2] زاهر ناصر زكار، النظم السياسية المعاصرة وتطبيقاتها (فلسطين: منشورات أي كتب، 2012).

للأبعاد الاقتصادية كما ظهرت أبعاد ناعمة أصبحت ذات أهمية مقارنة بالأبعاد العسكرية تزامن مع بروز الأقطاب العالمية كالصين واليابان وحتى الفواعل الدولية الجديدة كالشركات المتعددة الجنسيات.

وفي هذا المطلب سوف نتناول أهم أشكال القوة

أولا: القوة الصلبة

ثانيا: القوة الناعمة

ثالثا: القوة الذكية

أولا: القوة الصلبة.

إن مفهوم القوة الصلبة برز في القرنين التاسع عشر والعشرين أثناء الحربين العالميتين والحرب الباردة، تتمثل هذه القوة في الإمكانيات والمقدرات العسكرية للدولة ومدى تفوقها العسكري وتقدمها التكنولوجي وقوتها الاقتصادية في التأثير على علاقاتها الدولية.

على الصعيد العالمي للقوة الصلبة أهمية كبيرة بين أنواع القوى الأخرى وذلك منذ أصبح العالم منظما سياسيا في تشكل دولة قومية مستقلة داتسيذة فوق إقليمها، بحيث كانت له القوة الأكبر على حل الخلافات العالمية، وظلت القوة العسكرية وما تملكه الدول من أسلحة تقليدية مؤشرا على قوة الدولة سواء استخدمت الدولة تلك القوة أم هددت بإستخدامها من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية [1].

[1] إيمان قديح، "تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة" (أطروحة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018)، ص 28.

وتتألف القوة الصلبة من عناصر القوة المادية، العسكرية والاقتصادية، وقد ارتبطت الحديث عن هذا الشكل خاصة القوة العسكرية بفكر المدرسة الواقعية، فهناك تعريف واسع للقوة الصلبة وهو لا يقتصر على القوة العسكرية، ويعرفها جوزيف ناي أنها "القدرة على استخدام الجزرة عن طريق الأدوات الاقتصادية بهدف التأثير على سلوك الآخرين" فالقوة استخدام أدوات القهر والإجبار والعقوبات والمكافآت والحرب والردع للتأثير في سلوك الدولة، فهي بذلك تنقسم إلى نوعين: الاستخدام العسكري والاستخدام الاقتصادي.

1. الاستخدام العسكري:

عندما تقرر دولة استخدام القوة العسكرية فإنها لن تقوم باستخدام السلاح مباشرة، ولكن تقوم الدولة بالتدرج في استخدام السلاح بعدة أشكال، فتبدأ بأقل من الأقل تكلفة، فنجدها في البداية تحاول إجبار الدولة، وإذ لم تفلح دلك تتطور وتستخدم الردع ومن ثم الدفاع، ومن ثم الهجوم المباشر[1] .

2. الاستخدام الاقتصادي:

وتعني استخدام الدولة للأدوات الاقتصادية لجعل دولة أخرى تقوم بأشياء لصالحها لا ترغب فيها، وتشمل القوة الاقتصادية الناتج المحلي للدولة ومستوى التقدم التكنولوجي فيها ومواردها الطبيعية والبشرية وحجم دخلها القومي وقد أضاف البعض عناصر أخرى للقوة الاقتصادية تشمل الحكم الرشيد وتحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا: القوة الناعمة

[1]خليل خضر، أثر التحول في مفهوم القوة على العلاقات الدولية، ص 44.

لقد ظهر الإهتمام بهذه الأبعاد التي تستدعي عناصر القوة الناعمة في مجال دراسة السياسة الخارجية في مجال دراسة السياسة الخارجية في ضوء فشل تجارب استخدام القوة الصلبة في تحقيق أهداف الدولة كما حدث مثلا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في حربي أفغانستان والعراق.

وعرف منضر"القوة الناعمة" البروفيسور "جوزيف ناي" هذا المفهوم قائلا "أنها القدرة على جذب لا عن طريق الإرغام والقهر والتهديد العسكري والضغط الاقتصادي ولا عن طريق دفع الرشاوي، وتقديم الأموال للشراء التأييد والموالاة، كما كان يجري في الاستراتيجيات التقليدية، بل عن طريق الجاذبية وجعل الآخرين يريدون ما تريد"[1].

وقد قدم ناي صياغات متعددة لتعريف القوة الناعمة مختلفة، من حيث الشكل و أحيانا من حيث المضمون لاسيما مع تطويره و مراجعته للمفهوم بشكل مستمر و إن قام بتميز القوة الناعمة عن غيرها من أشكال القوة إستنادا إلى معيارين أساسين.

-**نعومة آليات و أساليب ممارسة القوة** : تعني النعومة بالأساس لدى ناي على مستوى الموارد تراجع الطابع المادي وغلبة الطابع المعنوي النفسي الفكري، فالقوة الناعمة على في الأغلب لا تقوم على أي تهديد صريح أو مبادلة أو إثابة وإنما هي القدرة على التأثير في الآخرين عبر الآليات الجاذبة والإستقطابية التعاونية.

-**نعومة موارد القوة:** مقارنة بالموارد والآليات الاقتصادية التي يغلب عليها الطابع الإنفاق على التسلح، حجم المساعدات[2].

---

[1] تركية بوشيبة، "تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية وتطبيقاتها في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة" (أطروحة ماستر، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2017)، ص40-43.

[2] علي جلال معوض، "مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية"، (مصر:مركز الدراسات الإستراتيجية، 2019)، ص 20.

فإن القوة الناعمة هي القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة بالاعتماد على جاذبية الدولة المستمدة من موارد يغلب عليها الطابع غير المادي، مثل ثقافتها، ومبادئها وقيمها، وسياستها الداخلية والخارجية، بما ينشئ صورة ذهنية إيجابية عن الدولة المعينة على نحو يخلق تعاطفا معها ومع سياستها وأهدافها[1].

ويرجع الاهتمام بالأبعاد غير الملموسة من مكونات القوة وخاصة الثقافة والاختلاف إلى نهاية الحرب الباردة كأحد أبعاد الظاهرة الدولية، فاعتبرت الثقافة أداة من أدوات تنفيذ السياسات الدول وإضفاء الشرعية عليها واعتبرت أيضا محركا للعلاقات الدولية انطلاقا من تفسير الصراعات في مصادرها بالرجوع إلى الثقافة والاختلافات الثقافية وصراع الحضارات.

وبجانب دلك لا يمكن إهمال الحضارة والتركيب الحضاري واللغوي، والديني والمقدرات الإعلامية للدولة ما سواء الإعلام في بعده الخارجي، ومصداقيته والصحف والكتب والمراكز الثقافية والإعلام الداخلي للدولة.

وبالتالي تلعب الثقافة والقيم والمعتقدات والمصالح المشتركة، دورا أساسيا في رفع رصيد القوة الناعمة لدى دولة ما. وخاصة في ظل نظام دولي قائم على حالة من الاعتماد المتبادل من الفواعل سواء كانت الدولة أو غيرها، فلم تعد الدولة تعمل في ظل حدود ضيقة مراعاة للمصلحة

الوطنية فقط لكن اختلف الأمر وتعد المجال الجغرافي للدولة لتصبح القيم العابرة للحدود القومية والثقافات المشتركة ذات أهمية في زيادة رصيد الدولة من القوة[2].

---

[1] نفس المرجع.

[2] نادية محمود مصطفى، القوة الذكية في السياسة الخارجية دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية، نجاه لبنان، 2005-2013، (مصر: دار النشر للثقافة والعلوم، 2014)، ص 40-41.

ثالثا: القوة الذكية

القوة الذكية مصطلح في العلاقات الدولية، تعني القذرة على المزج بين القوة المادية والقوة المعنوية، في إطار إستراتيجية واحدة وتتضمن الاستخدام في إطار إستراتيجي لدبلوماسية، والإقناع، وممارسة القوة والنفوذ برسائل تكون لها الشرعية السياسية، الاجتماعية وقد شاع المصطلح بعد غزو العراق عام 2005، وصار له رواج أكثر عن ذي قبل، كرد فعل على السياسة الخارجية الهجومية لإدارة بوش والمحافظين الجدد، وبصفة عامة أصبح معناها يتلخص في قدرة الحاكم على الفوز باقتناع الناس بالسياسة التي يتخذها.

وبهذا تكون القوة الذكية هي الذمج بين أدوات القوة الناعمة والقوة الصلبة في استراتيجيات ناجحة. وقد عرف مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في وشطن (csis) القوة الذكية بأنها النهج الذي يؤكد على ضرورة وجود جيش قوي، ولكن تستثمر بكثافة في التحالفات أو الشركات والمؤسسات ومن جميع المستويات، فالقوة الذكية ليست كالقوة الصلبة ولا الناعمة لكنها مزيج من كلاهما، وتعني تطوير إستراتيجية متكاملة تستند إلى قاعدة من الموارد وإلى مجموعة من الأدوات للوصول إلى أهداف من خلال قوانين الصلبة والناعمة في آن واحد[1].

وتستخدم القوة الذكية كوسيلة لإدارة الأزمات سلميا بدون اللجوء إلى النزعات المسلحة بالاعتماد على القوة الناعمة، وإدراك أهمية القوة الصلبة كعنصر أساسي للقوة دون إهمال أحدهم في ضوء إدراك التحول في طبيعة الهيمنة السياسية للدول الكبرى حيث تحولت من الاستعمار أو حتى التدخل العسكري إلى هيمنة ثقافية واقتصادية دون الحاجة إلى تكبد

---

[1] الحفاجي، القوة الناعمة وردورها في توجهات السياسية الخارجية الإيرانية، ص 20.

الخسائر الكبيرة التي يسببها التدخل العسكري ومن ثم يتم الجمع بين القوة الناعمة والقوة الصلبة للوصول إلى ما تريده الدولة في علاقاتها بالدول الأخرى[1].

المطلب الثالث: عوامل قوة الدولة

إن العوامل القوة المتاحة للدولة دور كبير في تحديد مكانتها على الساحة الدولية ولقد اجتهد العلماء من كافة المجالات على مر العصور في تحديد عوامل قوة الدولة، فكانت أحيانا تأخذ طابعا جغرافية، وأحيانا تأخذ طابعا عسكريا وأحيانا، طابعا اقتصاديا، فكل فئة من العلماء كانت تهتم بمجال معين، وهي العوامل التي تستخدمها الدولة على المدى الطويل لامتلاك، أو تطوير قدرات معينة تستخدم في التأثير في قرارات الدول الأخرى، وفي المسرح الدولي وذلك بفعل قوتها، وقوة الدولة لا تنحصر في القوة العسكرية، وإنما تشمل كل ما تستطيع الدولة حشدة لحماية مصالحها وبلوغ أهدافها.

وفي هذا المطلب تطرقنا إلى أهم العوامل والمقومات التي تدخل في قياس قوة الدولة في العلاقات الدولية وتم تصنيفه إلى:

أولا: العامل الجغرافي.

ثانيا: العامل العسكري.

ثالثا: العامل الاقتصادي.

رابعا: العامل التكنولوجي.

[1] سالي نبيل شعرواي، العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي: العربي للنشر والتوزيع، 2018، ص 23-24.

خامسا: العامل السياسي.

أولا: العامل الجغرافي

يعد العامل الجغرافي من أبرز العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، عامة والدولة خاصة، حيث أنه هناك رأي يردده علماء الجيوبولتيك وهو أن موقع الدولة الجغرافي يعد من بين العوامل إليها تأثير كبير على مستوى مشاركتها في المجتمع الدولي، كما ينعكس ذلك على قوتها القومية التي تحاور أن تؤثر بها في مواقف سياسات الدول الأخرى، وله أهمية كبيرة في تشكيل الدول الإقليمية، إذ أن بعض الدول تتمتع بقوة أكبر نتيجة لظروفها الجغرافية[1].

فحجم الإقليم له الأثر البالغ عن قوة الدولة لأنه يوفر له عمقا إستراتجية ويجعل عملية احتلالها أمرا صعبا ومكلفا، والدولة بهذا الوصف تكون في وضع أفضل من غيرها أحيانا حيث يدمج كبر الإقليم من ناحية أخرى بتنوع الموارد الاقتصادية، ويلاحظ أن المساحات الكبيرة للدول العظمى في المجتمع الدولي أعطت تلك القوى مزايا إستراتيجية واقتصادية ساعدتها على توفير متطلبات الأمن العسكري والاقتصادي، وهذا ينطبق على كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية[2].

ونعني بالعامل الجغرافي من البعد السياسي، والعسكري للوضع الجغرافي لإقليم الدولة من حيث، مساحته، وتضاريسه، ومناخ البلد، والجغرافيا بمعناها الواسع تضم مجموعة العوامل الطبيعية من مناخ طبيعة أرض، وأهمية للموارد المعدنية، وموارد الطاقة، الموقع الجغرافي

---

[1] أحمد مشعان نجر، مكانة الدولة وعلاقات بمفهوم القوة العلاقات الدولية، ص 224.

[2] عباس فاضل عطوان، العلاقات السعودية، التركية: 2002–2010، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014)، ص 21.

للدولة، وكذلك مساحته وموارده الطبيعية، ولها دور في تحديد سياستها داخلية وخارجية، وهنا يبدوا واضحة من العوامل الطبيعية المتعلقة بالمجال الجغرافي وكذا الموارد الطبيعية من دور في إيجاد دولة تعتمد على منتجاتها، وتعمل على تقوية اقتصادها الوطني الذي يجعلها مستقلة، بل وأدت تأثير خارجي في مجال علاقاتها الدولية[1].

إن العامل الجغرافي يشمل على عوامل المناخ، والموارد الطبيعية، والموقع من حيث القرب أو البعد من البحار، والحجم، وتتمتع الدول بقوة أكبر نتيجة لظروفها الجغرافية، فالطبيعة المناخية المعتدلة تتيح الفرص الملائمة لقيام الدول العظمى، وهناك حجم الدولة ومواردها الطبيعية، فالدول تختلف من حيث مدى وفرة الموارد والحجم والأرض القابلة للزراعة والموارد يدخل فيها الماء، الأراضي الخصبة، المعادن ومدى توفر الموارد في الدولة يمكنها إتباع سياسة خارجية مستقلة[2].

ومما سبق يمكن القول أن العنصر الجغرافي عنصرا مهما من عناصر قوة الدولة، دار هناك اعتبارات جغرافية، عدة تؤثر في محصلة القومية للدولة، كحجم الإقليم أو أن الدولة ذات المساحة الكبيرة تكون في وضع حسن من غيرها، لأن كبر حجم الإقليم يوفر عمقا إستراتيجيا. وكلما كانت الدولة تحتوي، على موارد طبيعية كافية، كلما كان لها تأثير على المستوى الدولي.

[1] عرفات على جرغون، العلاقات الإيرانية الخليجية: الصراع، الإنفراج، التوتر، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016)، ص 26.

[2] حامد بن عبد العزيز محمد النوري، أكثر القوة في العلاقات الدولية المغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط 1945–1990 (رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، 2006)، ص 33.

ثانيا: العامل العسكري

حتى وقت قريب كانت قوة الدولة تقاس بقوتها العسكرية، إلا أن زيادة العناصر الأخرى أنهى هذا الاحتكار للقوة العسكرية ق صبحت القوة العسكرية، تمثل العنصر الرئيسي بين عناصر عديدة تشكل في مجموعها القوة القومية[1].

ويعد العامل العسكري عاملا مؤثرا في السياسة الخارجية للدول، وهي من المرتكزات المتغيرة وذلك بسبب تبذل أدوات الحرب والخطط الإستراتيجية، وعادة ما تتوافق هذه القوة العسكرية مع قوة معنوية قوامها العوامل النفسية والإعلامية أو ما يسمى بالحرب الباردة.

كما ترتبط ارتباطا وثيقا بالمرتكزات الأخرى كالمساحة والموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي والسكان والعوامل التكنولوجية التي أدت إلى تحولات أساسية في مفهوم القوة.

فالدول التي تعتمد على الخارج في استيراد المعدات العسكرية تعاني ضعفا نسبيا في قدرتها الوطنية، إذا قورنت بالدول التي تصنع الأسلحة بنفسها والتي تمارس ضغوطا سياسية ودبلوماسية على الدول الأخرى[2].

ولذلك يرتبط مستوى الاستعداد العسكري بعدة عوامل:

---

[1] عوامل قوة الدولة في المجال الدولي اضطلع عليه بتاريخ 2 أفريل 2019 على www.startimes.com = 26133179.

[2] عرفات علي جرغون، العلاقات الإيرانية الخليجية الصراع، الإنفراج .... التوتر، ص 31.

1. التقدم التكنولوجي في إنتاج الأسلحة وفي وسائل جمع المعلومات.
2. القدرة على التخطيط الإستراتيجيوالذي يتفق وطبيعة مشكلة الأمن القومي التي تواجهها الدولة.
3. مدى كفاءة القيادات المسؤولة عن عمليات التخطيط الإستراتيجي.
4. مدى كفاءة التدريب وكذا مستوى القدرة القتالية للقوات المسلحة في الدولة.
5. مدى القدرة على حشد طاقات الدولة وإمكانياتها بالسرعة الواجبة في الظروف التي تظهر لإجراء تعبئة شاملة لقواتها[1].

وتعد القدرات العسكرية من أبرز المتغيرات في الحركة السياسية الخارجية لكافة الدول فهي، لا تزال الأداة الحاسمة في مجال السياسة الدولية، وتنقسم هذه القدرات إلى قدرات كمية تتعلق بعدد الغرق والأسلحة وقذرات كيفية تتعلق بمستوى التدريب والخبرة والتماسك وبنوعية أنظمة التسليح.

ويرتبط مفهوم القدرة العسكرية بمدى إمكانية الدولة على توظيف هذه القدرة كما ونوعا خدمة لأهداف سياستها الخارجية، وذالك من خلال استخدامها كأداة الحسم الصراع، وللمحافظة على هيبة الدولة، والدعم القدرات العسكرية للدول الحليفة، أو من خلال التهديد باستخدامها بقصد إيقاع التأثير السياسي على غيرها من الدول[2].

وتنقسم القدرات العسكرية إلى قدرات عسكرية تقليدية وإمكانيات عسكرية فوق تقليدية.

أ. **الإمكانيات العسكرية التقليدية:** وتنقسم إلى:

---

[1] ضياء عبد المحسن محمد، "الجغرافيا البولوتيكية" (كمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2016)، ص 94-95.

[2] سرحان فيصل أحمد عبد العزيز،"الدور الأردني في تسوية النزعات العربية: حالة الأزمة اليمنية 1961 -1994 (الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2015، ص 41،40.

1. حجم الإنفاق العسكري بالإضافة إلى طبيعة الإنفاق العسكري الإجمالي الناتج القومي.
2. حجم القوات وقوات عاملة- احتياطي- إجمالي قوات مسلحة.
3. مستويات دفاعية التسليح (طائرات، قتال، ذبابات).
4. الكفاءة القتالية (الكفاءة التنظيمية، الخبرة القتالية التراكمية، مدى العمل الاستراتيجي).

ب. الإمكانيات العسكرية فوق تقليدية:

1. القدرات الكيميائية.
2. القدرات البيولوجية.
3. صواريخإستراتيجية.[1]

وتتعدد صور وأشكال القوة العسكرية، على نحو يمكن معه التمييز بين خمسة أنماط لاستخدامها، تتراوح بين دبلوماسية الإكراه، التي تعبر عن أخف استخدامات القوة، إلى الاستخدام المباشر للقوة العسكرية والتي تعبر عن أكثر الاستخدامات مباشرة ووضوحا وسيتم تناول كل منها على حدى[2].ويرتبط مفهوم القوة العسكرية بمدى إمكانية الدولة على توظيف هذه القدرة كما ونوعا.

النوع الأول: "دبلوماسية الإكراه"، ويمكن تحقيق ذلك من خلال سحب السفراء، أو فرض العقوبات وقد حدد جورج ثلاثة أهداف لممارسة دبلوماسية الإكراه يتمثل الهدف الأول في إقناع العدو بالعدول عن موقفه والهدف الثاني يتمثل في إقناعه بالتراجع عن أجزاء قام به فعلا والهدف الثالث يتعلق بإثارة المعارضة ضده عن طريق دعم مطالبها للتغيير.

---

[1] جهاد عوذة العلاقة الحرجة بين المحلي والعلمي، ص 11، 12.

[2] بكاكرة، التنوع والتغير في مضامين القوة، 167.

النوع الثاني: "التخريب"، وذلك من خلال قيام الدول بأفعال هدفها هدم مؤسسات الدولة (ب) ولكن هذه الطريقة على المدى الطويل ومن الأمثلة التاريخية تورط الولايات المتحدة في عمليات تخريب أمريكا اللاتينية أثناء الحرب الباردة.

النوع الثالث: "الردع"، ويعني إصدار تهديدات متكررة لمنع عدو ما من الشروع في عمل غير مرغوب فيه.

النوع الرابع: "الدفاع"، ويحتوي على سلسلة من الإجراءات الفعالة التي تتخذها الدولة للدفاع عن نفسها في مواجهة هجوم عسكري نفذه العدو.

النوع الخامس: "التدخل العسكري المباشر"، ويتم اللجوء إليه عادة في حالة فشل دبلوماسية الإكراه، وتتعدد أهداف التدخل العسكري مثل حماية المواطنين والممتلكات الوطنية[1].

ولا يمكن فصل القدرات العسكرية عن الدور الخارجي للدولة، وتسعى الدول إلى تعزيز تأثيرها في السياسة الدولي بإظهار مكانتها العسكرية، فإن مدى فاعلية وتأثير الدولة يعتمدان على الإستراتيجية التي تتبناها الدولة، وإستراتيجية الدولة تعتمد على قدرتها العسكرية، فالدولة ذات القدرات العسكرية الهائلة قادرة على تحمل مسؤولية إستراتيجية عالمية[2].

ويعد المحدد العسكري أبرز المحددات المؤثرة في مجال السياسة الخارجية لأي دولة بشكل عام وفي علاقتها مع ما يحيط بها من وحدات ضمن بيئتها الإقليمية بشكل خاص، سواء أكانت دفاعية أم هجومية حيث أن القوة العسكرية أحيانا تجعل البديل العسكري

---

[1] نفس المرجع، ص

[2] يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015)، ص 29.

مطروحا بدرجة أكبر في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، كما أن من شأنها تعزيز ودعم القدرة التفاوضية للدولة[1].

ولذلك لا يستطيع أحد إغفال وانتقاص الدور الهام والمؤثر الذي تلعبه القوة العسكرية في العلاقات الدولية فبناء القوة العسكرية ضروري جدا لكل دولة وذلك لكي تحافظ على أمنها القومي وتحمي مقدراتها وتحقق أهدافها فامتلاك السلاح أمر ضروري لكل دولة وبه تقاس أهمية الدولة وقوتها وقدرتها على فرض نفسها على خريطة العلاقات الدولية كعنصر فاعل ومؤثر[2].

ثالثا: العامل الاقتصادي

إن العامل الاقتصادي طريق رئيسي للقوة الدولية فالموارد المادية الموجودة في الدولة تمثل واحدة من أهم عناصر قوتها الأساسية، فقدرة الدولة الإنتاجية لا تضمن مستوى معيشية مناسبة لمواطنيها فحسب بل نقدم أيضا العناصر الضرورية لضمان أمنها القومي، ولتحقيق الأهداف الأخرى التي تسعى إليها الدولة واعتمد لذلك أساسا هو المستوى من التطور الذي حققته الدولة في مجال كفاءة توظيفها لمختلف عناصر قوتها الاقتصادية والصناعية مما يعطيها ميزة نسبية على غيرها من الدول ودون هذا التوظيف الكفئ تصبح مواردها مهدرة وعاطلة ولا قيمة حقيقية لها[3].

---

[1] عرفات علي جرغون، "قطر وتغيير السياسة المارجية ... حلفاء وأعداء" (عمان.: العربي للنشر والتوزيع، 2016)، ص 83.

[2] هايل عبدا وطشطوش، "مقدمة في العلاقات الدولية " (الأردن، قسم العلوم السياسية جامعة الموك: 2010)، ص 30.

[3]مشهان نجم، مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة ، ص 226.

وتعني الموارد الاقتصادية للدولة العامل الاقتصادي والقاسم المشترك للمتغيرات ويحدد مساراتها ومتغيراتها على الصعيد الداخلي والخارجي [1] كما يمكن رصد أهمية العامل الاقتصادي، من خلال التأثير في العلاقات الدولية، من حيث الجوانب النظرية والعملية، نظريا تطرح بعض الرؤى النظرية، دوره في تحليل العلاقات الدولية، حيث يشكل العامل الاقتصادي حاجز الزاوية بالنسبة للاتجاه الماركسي التقليدي والجديد، فأولى دول العالم تأثير في الساحة الدولية هي تلك الدول التي تستحوذ، على أقوى مستوى اقتصادي تاريخيا، احتل العامل الاقتصادي مكانة متميزة، في تفسير بروز ظاهرة الاستعمار والمستعمرات الجديدة لدى الاتجاه الماركسي نظرا إلى الدول الأوروبية الرأسمالية في توسيع الأسواق والبحث عن المواد الأولية[2].

ويلعب الاقتصاد دورا هاما في الحياة الدولية والتاريخ يوضح لنا ذلك مثل الصراع من أجل السيطرة على المواد الأولية، والصراع من أجل الحصول على منافذ تجارية، والصراع من أجل السيطرة على الأسواق، وغير ذلك الكثير، فلو حاول أي فرد تتبع التطور الاقتصادي منذ القرن التاسع عشر يلاحظ النمو الكبير للصناعة والتجارة وما نتج عنها من تشابك العلاقات الاجتماعية والسياسية، أما فيما يتعلق بكثير من ظواهر العلاقات الدولية كما يقول الباحث "محمد العويني" فقد كانت "القوة الاقتصادية مفسرة أساسية لهذه الظواهر"[3].

---

[1] نهلة صبار الشمري، "القوة والتخطيط الإستراتيجي وأثرها في مكانة الدولة عالميا الإمارات العربية المتحدة نموذجا" (أطروحة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2011)، ص 26.

[2] صخري محمد، "نظرية العلاقات الدولية العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية اطلع عليه بتاريخ: 12 أفريل 2019 على:
https://wwwpowtics.dz.com/commtiy/thearcs

[3] مخلد عبيد المبيطين، "أصول العلاقات الدولية في الإسلام" (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012)، ص 42.

كما يمثل الاقتصاد كامل وحدة وتجمع، بالنسبة للدول الصغيرة التي هي مرغمة لكي تعيش في عالم اليوم أن تتخذ وتؤسس جماعات اقتصادية متخذة، فمثلا تشير الى.الجماعات الاقتصادية الأوروبية، حيث استطاعت بفعل تواجدها الاقتصادي أن تقطع أشواطا في طريق تواجدها السياسي.

ويمكن القول أن العامل الاقتصادي يلعب دورا كبيرا في الحياة الدولية، ولا بد من قبيل المصادفة أن نجد أن أقوى دول العالم قديمة، أو في العصر الحديث، هي أقواها اقتصاديا، كما أن التاريخ العلاقات الدولية ملئ بالمنازعات التي كانت دوافعها اقتصادية، ولذلك فإن العامل الاقتصادي، أو اقتصاد الدولة يمثل عامل نزاع في العلاقات الدولية، وعامل وحدة وعامل تدخل على مستوى العلاقات بين الدول[1].

وتعني ما يتوفر لدى الدولة من موارد اقتصادية مختلفة تحدد قوة الدولة وقدرتها في استعمال هذه الموارد، كمصادر الطاقة (النفط، الفحم، الغاز، المواد النووية)، وثروات معدنية (كالحديد والقصدير والنحاس والفضة والذهب)، إضافة إلى ما يوجد على سطح الأرض من تربة ومصادر مياه تمكنها من نتاج الموارد الغذائية أو الزراعية، ويشمل إقليم الدولة كذلك ما حول الأرض من مياه إقليمية في ما تنتجه الدولة من قدرات مالية تمثل عنصر قوة، والأساس المادي للنمو الاقتصادي والتبادل التجاري في إطار الاقتصاد الدولي[2].

ويمكن رصد أهمية العامل الاقتصادي من خلال التأثير في العلاقات الدولية، حيث يرى بعض الاقتصاديين أن ارتفاع حصة الصين في الناتج العلمي يمثل مؤشرا مهما على

---

[1] عبد السلام جمعة زافوذ، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد (الأردن: زهران للنشر والتوزيع، 2012)، ص 187-188.

[2] أحمد جلال، السياسة الدولية والإستراتيجية صراع القوى المدنية العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط" (القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص 3.

تحول جوهري في توازن القوى العالمية في الاقتصاد، لكن من دون اعتبار للقوة العسكرية، وهم يزعمون أن أي قوة اقتصادية مهيمنة لابد من أن تتحول سريعا إلى قوة عسكرية مهيمنة، متناسبين بذلك أن الولايات المتحدة كانت صاحبة أضخم اقتصاد على مستوى العالم طول سبعين عاما، قبل أن تتحول إلى قوة عسكرية.

ويفهم من هذا أن القوة الاقتصادية في الراقد الذي تعتمد عليه القوى لتأمين موقعها في السياسة الدولية، إذ تعد القدرة الاقتصادية البنية التحتية للقوة الشاملة، فكل وحدة من وحدات النظام الدولي لا يمكن أن تتمكن أن من تحقيق النجاح الأكبر من أهداف السياسة الخارجية من دون أن تتوافر لديها عن القوة الاقتصادية الذاتية التي تنطلق من الاقتصاد الداخلي لبناء الذات إلى الخارج[1].

رابعا: العامل التكنولوجي

باتت التكنولوجيا اليوم، أساس كل شيء في الكثير من دول العالم ويعرف العنصر التكنولوجي على أنه مجموعة المواد والإمكانيات التكنولوجية المادية (مكنات، روبوتات، حواسيب)، وغير مادية (بحوث، الموارد المعرفية، نضم المعلومات)، المتاحة لدولة ما في وقت ما، والقوة التكنولوجية هي عنصر معهم في تحديد مستوى قوة الدولة، ولقد أسهمت بتغيير دلالات مفهوم الأمن القومي للدول من خلال القدرة الهائلة للتكنولوجيا على نقل المعلومات[2].

[1] الهرمزي، مقتربات القوة الذكية الأمريكية كآلية من آليات التغير الدولي، ص 67.

[2] علي زياد عبد الله فتحي العلي، "السياسة الدولية الإستراتيجيةالقوة الأمريكية في النظام الدولي الجديد" (.......: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص 25-26.

الفصل الأول: إطار النظري و المفاهيمي للدراسة

وقد ألقت القوة التكنولوجية بضلالها على القوة العسكرية، حيث أخذت تكنولوجيا المعلومات تأثيرا على استخدام القوة العسكرية وعلى نوعية الأسلحة، وأصبحت القوة العسكرية ليست بنادق ومعارك وتهديدات فقط بل استخدمت لحماية الدول الحلفاء ومساعدتهم واستخدمت في مجالات عدم الإكراه، وأضافت أبعادا أخرى للقوة العسكرية مثل الهجوم الإلكتروني، كما استخدمت القوة وأهمية الحروب في عصرنا هذا ليست حروبا تقليدية تستهدف دولة معينة وإقليما معينا ولكن أصبحت حروبا تركز على مجتمعات العدو وإرادتها السياسية لمحاربتها لو أصبحت الحروب الآن هي حروب بين الشعوب وليس بين القوات النظامية وانتشرت حروب المعلومات وزادت أهمية التكنولوجيا والمعلومات في إدارة الحروب[1].

وداخل العامل التكنولوجي ثورة كلية على العلاقات الدولية حيث أضحى من أهم ميزان في العلاقات الدولية بين عالم متقدم وآخر متخلف، كما أدخلت الثورة التكنولوجية أساليب جديدة في الإنتاج وساهمت في زيادة القدرة الاقتصادية، وطورت أساليب الزراعة، وضاعت من مردوديتها وبصفة عامة تهيأ التكنولوجيا الوسائل لاستغلال الإمكانيات الطبيعية المادية والبشرية المتاحة للدولة كما أن التقدم التكنولوجي يزيد من القوة العسكرية، حيث أصبحت تقاس بمدى قدرة الدول في إنتاج الأسلحة وجمع المعلومات، كما تنعكس على الدبلوماسية واضحة ميكانيزمات اتخاذ القرارات على مستوى الدول والمنظمات أكثر وضوحا[2].

---

[1] سماح عبد الصبور عبد الحي، "القوة الدكيةفي السياسة الخارجية، دراسة في إدارات السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه لبنان 2005–2013، (مصر: دار النشر للثقافة والعلوم، 2014)، ص 35.

[2] عبد المحسن محمد، الجغرافيا البولويتيكية، ص 95.

وقد أصبحت التكنولوجيا المولد الأساسي للثروة، وعلامة أساسية من علامات تقدم الدول ومواكبتها تطورات العصر.

وكذلك فإن قوة دولة ما باتت تحدد، بمستوى تقدم مواردها البشرية، وقدرتها على حشد واستثمار وإدارة هذه الموارد بشكل أمثل كما بات هذا الأمر يتطلب وجود نظام سياسي مستقر، وحضور فاعل للمجتمع المدني[1].

ومما سبق يمكن القول أن الاستخدام التكنولوجي قد أثر في القواعد البنوية للاقتصاد، وعلاقته بالسياسة، وبقوة الدولة من خلال تأثيرها المباشر في المقومات التي تشكل بنية الاقتصاد والذي يشكل هيكل قوة الدولة.

خامسا: العامل السياسي

يرتبط هذا العنصر بكفاءة النظام السياسي في إدارة شؤون الدولة حيث تلعب الإدارة الرشيدة، دورا مهما في تصدي قوة الدولة، وتعزيز مكانتها على خارطة العلاقات الدولية، حيث أن الإدارة الرشيدة إلى يسارها كفاءات بشرية مدربة وقوية وصالحة تساهم في تحقيق الإصلاح لكافة أنواعه، وبالتالي تساهم في منح الدولة القوة المشوده حيث لا يوجد للفساد مع .الادارة الرشيدة[2].

يحظى هذا العامل بقدر كبير من الاهتمام من مختلف المعنيين والمتخصصين في دراسة وسائل قوة الدولة ويضعون نصب أعينهم عدة أمور تاتي في مقدمتها:

أولا: قدرة الدولة على صناعة القرار الرشيد البعيد عن الارتجال وردود الأفعال.

ثانيا: كفاءة المؤسسات السياسية والدستورية التي يتكون منها النظام السياسي للدولة واستقرارها.

---

[1] جلال، صراع القوى المدنية والعسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية منطقة الشرق الأوسط، ص 122.

[2] محمد المهدي، "بحوث عوامل قوة الدولة"، اطلع عليه بتاريخ 2 أفريل 2017 على الرابط: http://bohotle.blogspot.com/2009/11/6.

ثالثا: فعالية السيطرة السياسية للحكومة على زمام الأمور في الدولة فكلما قويت وتدعمت هذه السيطرة كلما كان ذلك من بين العناصر الإيجابية المهمة في بناء قوة الدولة[1].

رابعا مستوى الحريات العامة المتاحة (التغذية السياسية + حقوق الإنسان).

حامساالاستقرار السياسي وغياب العنف والقاعدة أنه كلما زاد الاستقرار السياسي وقل العنف كلما ذلك على قوة أكبر للدولة[2].

---

[1] فاروق عمر عبد الله العمر، "دول القوة والضعف" (مصر المكتبة الأكاديمية، 2005)، ص 91.

[2] هايل عبد المولى طشطوش، الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد"، (عمان: دار الحايد للنشر والتوزيع، 2016)، ص 36.

المبحث الثالث: نظرية الأمن الإقليمي

شهد التنظيم الدولي الحرب العالمية الثانية تنامي لظاهرة التكتلات الإقليمية، في محاولة لوضع حد للحروب وإيجاد آليات أكثر فاعلية لحدة السلم والأمن الدوليين، وهداما تجسد من خلال إنشاء العديد من التكتلات في مختلف قارات العالم تباينت من حيث الأهداف ومن حيث مستوى التكامل، وهذا التطور صاحب تطور نظرية برت من خلاله العديد من الدراسات الإقليمية الجديدة كإشارة لتطور الروابط العبر إقليمية.

كما أنه لم يعد إطار القضايا الأمنية الآن بأبعادها المختلفة محددا داخليا للدولة، بل يمتد إلى الإطار الإقليمي والدولي، كما أنه أساليب التعامل الممكنة والمتاحة تتأثر هي الأخرى بالعديد من المتغيرات الخارجية التي يصعب تجاهل تأثيرها، فرضت ضرورة إعادة النظر في الافتراضات الأساسية المرتبطة بالمسائل الأمنية في العلاقات الدولية، وخاصة أن مفهوم الأمن ما انفك يتطور، استجابة لتحولات عالم ما بعد الثنائية القطبية، فعلى غرار النقاشات النظرية التي تبرز خلال هذه الفترة ونادت بالضرورة توسيع الأجندة الأمنية، وتعتبر مدرسة كونها عن العلامة مميزة في مجال الدراسات الأمنية، وذلك بالنظر إلى برنامجها البحثي الذي يتبنى نضرة موسعة لظاهرة الأمن تتجاوز البعد العسكري إلى مجالات أخرى.

وسنتناول في هذا المبحث: المطلب الأول: مفهوم الأمن المطلب الثاني: الأمني الإقليمي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

عرف عن هذا المفهوم أنه أكثر المفاهيم في العلاقات الدولية التي تتسم بالغموض، ما جعله يفتقر إلى تعريف محدد وبشكل قاطع وذلك لأن المفهوم يثير إشكاليات معرفية أهمها:

-كون الدراسات الأمنية مازالت جزء من حقل العلاقات الدولية.

-إن المفهوم يحوي عناصر معيارية لا يمكن الاتفاق على تعريفها، سواء من الناحية النظرية أو الاعتماد على البيانات والدراسات الأمبريقية.

-أن المفهوم لم يلق اهتماما جديا، كمفاهيم العدل والسلام والحرية والمساواة[1].

وعلى هذا الأساس يصبح مفهوم الأمن مرتبط إلى حد كبير بالاستفادة من الكم النظري الذي تزخر به العلاقات الدولية عموما والدراسات الأمنية خصوصا حيث عرف مفهوم الأمن تطورا واهتماما كبيرا، على مختلف الأصعدة السياسية، الجيوستراتيجية، الاقتصادية والاجتماعية، وعلى مختلف المستويات سواء في الإطار الوطني أو الإقليمي أو العالمي.

وسنتناول في هذا المطلب أهم تعاريف الأمن لغة واصطلاحا.

بالإضافة إلى مدرسة كونهاغن توسيع مفهوم الأمن.

أولا: تعريف الأمن

1. تعريف الأمن لغة:

تعرف أغلب القواميس الأمن على أنه التحرر من الخوف والقلق، وقد جاءت كلمة الأمن من أمن، يأمن وأمانا بمعنى وثق به واطمأن عليه ولم يخف فهو أمن وتتعدد معاني

---

[1] جلول الحدري، "الواقع الأمن الراهن للنظام الإقليمي الأوروبي من منظور مركب الأمن الإقليمي"، (مذكرة ماستر، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017)، ص 28.

الأمن في معاجم العربية، فهي تحمل معنى سكون القلب وراحة النفس وكما يعرف الأمن في قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية بقوله "أن تكون أمنا يعني أن تكون سلمية من الأذى[1].

بمعنى الذي ورد في القرآن الكريم لقوله تعالى: "الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف" سورة قريش (4) في الشريعة الإسلامية شمولي لاحتوائه على مقاصد الشريعة الإسلامية الخمسة "حفظ الدين، والعقل والمال، العرض"[2].

والأمن مرادف للكلمة الإنجليزية security والفرنسية sécurité ويكاد يتطابق هذا المعنى في كافة المعاجم اللغوية حيث يعتمد على مبدأ تحقيق الطمأنينة وعدم الخوف ويعد مفهوم الأمن هي المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى ويأتي في مقدمتها: زوال الخوف، الطمأنينة، الحفظ، عدم الخيانة، الثقة، التصنيف، وغيرها من المعاني التي عددها علماء اللغة للأمن[3].

2. تعريف الاصطلاحي للأمن:

يعتبر مفهوم الأمن أكثر المصطلحات السياسية إثارة للجدل لإرتباطه ببقاء الأفراد والشعوب والدول واستمرارها، وقد تعددت تعريفات الأمن من حيث المضمون ومستوى التحليل أو الوسائل والأطراف المعنية به.

---

[1] علي مدوني، "قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها"، (رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014)، ص 49.

[2] فايزة عامر، "التعاون الأورو–مغاربي دراسة حالة، حوار 5+5، 2011" (أطروحة ماجستير، جامعة معمري تيزي وزو، 2011)، ص 35–36.

[3] وهيبة تباني، "الأمن المتوسطي في إستراتيجية الملف الأصلي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب"، أطروحة ماجستير، جامعة مولوجد معمري، تيزي وزو، 2014)، ص 19.

ويعرف الدكتور محمد مصالحة الأمن بأنه "حالة ما الإحساس بالطمأنينة والثقة التي تدعو بأن هناك ملاذا من الخطر أو أنه يخل من وجود تهديد للقيم الرئيسية" (سواء أكانت قيما تتعلق بالفرد أو المجتمع)[1].

وقام فريديريك هارتمن " frederickhartman" بتعريف الأمن "على أنه جوهر المصالح القومية التي تدخل الدولة من أجلها الحرب فورا أو في فترة لاحقة"[2].

ويرى "ولتر ليبمان"، " walterlipmann" "أن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحق الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصاراتها في حرب كهذه" يركز هذا التعريف للأمن على البعد العسكري للدولة كركيزة أساسية لمواجهة أي خطر يهدد القيم المركزية للدولة[3].

كما يعد تعريف "أرنولد ولفرز"، "arnoldwolfer" للأمن من أخدم التعريفات إجماعا بين الدراسات الأمنية، فحسب ولفرز فإن الأمن "في المعنى الموضوعي هو غياب تهديدات ضد القيم المركزية، وفي معناه الذاتي، غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم"[4].

---

[1]لحميسي شيبي، "الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة خلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة" (رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، 2009)، ص 9.

[2] خيرة والي، "تطور القصبة الكردية وأثرها على الأسس الإقليمية في منطقة أطراف الأوسط" (مذكرة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الحلقة، 2017)، ص 35.

[3] أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة دول القرن الإفريقي" (أطروحة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014)، ص 11.

[4] عبدون حمايدي، "أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسيةعلىالجزائر"، (أطروحة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015)، ص 12.

كما عد تعريف "باري بوزان" "barrybuzan" من أحدث تعريفات الأمن، بقوله أنه "الأمن العمل على التحرر من التهديد" وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو "قدرة الدولة والمجتمعات على الحفاظ على كياناتها المستقلة وتماسكها الوطني ضد قوى التغير التي تعتبرها معادية في سعيها للأمن"[1].

وقد قام "هنري كسنجر"، بتعريف الأمن على أن "الأمن هو الحالة التي يكون النقاش فيها دائر حول السعي للتحرر من التهديد" وعرفها روبرت مكنمار وزير الدفاع الأمريكي السابق بقوله "هناك عدم الاستقرار والتي أخذت تسود مساحة كبيرة من سطح الكرة الأرضية، إذ توجد علاقة مباشرة بين الوضع الاقتصادي للدول والمشكلة العسكرية هي وجه سطحي ضيق لمشكلة الأمن الكبرى، إذ يمكن للقوات العسكرية أن تساعد على توفر القانون والنظام في المجتمع السياسي، حيث تصبح درعا تتحقق وراءه التنمية، وهي الحقيقة الأساسية للأمن"[2].

ويمكن تقديم تعريف إجرائي للأمن فالأمن هو القدرة على التحرر من التهديد للقيم العليا والجماعية والفردية، وذلك من خلال جميع الوسائل الممكنة للحفاظ على حق البقاء.

[1] مرجع سابق، 27

[2] حليمة بوزناد، دلال أحسن، "تأثير الآليات من الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، أكراد سوريا، أنموذجا (مذكرة ماستر، جامعة تسبة، 2016)، ص 19.

ثانيا: مدرسة كوبن هاغن في توسيع منفهومالأمن.

شكل واقع ما بعد "الحرب الباردة" أرضية خصبة لتنامي النقاشات النظرية حول مفهوم الأمن، بسبب فشل المقاربات الأمنية التقليدية في حقل العلاقات الدولية من التنبؤ بتفكيك الكتلة الشرقية بعبادة الإتحاد السوفياتي سابقا، وكذلك بسبب الانسجام وطبيعة التوجهات الديناميكية المعاصرة، خاصة فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية الجديدة، وتزايد الاعتماد المتبادل الدولي وظهور فواعل جديدة إلى جانب الدول على غرار المنظمات الدولية وغير حكومية حيث شكل هذا الواقع ظهور أطروحات حديثة اعتبرت بمثابة تحدي للمقاربات التقليدية[1] والتي زادت بضرورة توسيع الأجندة الأمنية وقد تجاوبت مدرسته كوبنهاغن مع هذه التغيرات التي تميزت عن الطابع التقليدي الذي يركز على الجانب العسكري فقط.

1. إن تحديد الدراسات الأمنية الذي أقر به باري بوزان ينطلق من عدم الاقتناع وكذا الحاجة التي تكيف النظرية مع حقيقة واقع العالم المعاصر، كون أنطولوجيا الموسعة للامن أصبحت .لا اساس منها حيث فكرة بقاء الدولة لم تعد مبينة على تهديد الفواعل العسكرية بل هناك تهديدات أخرى.
2. وما بدخل في تمييز وتأسيس هذه المدرسة هو تصورها الموسع للأمن يمثل القطاعات الجديدة بالإضافة إلى القطاع العسكري هناك قطاعات أخرى أساسية والاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مؤكدا على أنه لا يمكن لأي من هذه القطاعات منفردة التعبير بشكل كافي عن المسألة الأمنية، فكلها مرتبطة بشكل معقد مكونة

[1] حدادي .الأمن الجزائري في إطار استراتيجيات النفود للقوى الفاعلة بالمتوسط، ص 30.

شبكة من المعطيات التي لابد على المحلل الامني فك ارتباطاتها لفهم كل قطاع على حدى برؤية كيف تؤثر كل منها على محمل القطاعات الأخرى[1].

3. ويضيف باري بوزان" وويفر ان العملية الأمنية هي مسألة خطابية كلامية بمعنى أن الجهة التي تزيد شيطنة فكرة أو تيار ما أو تصويره على أنه تهديد لا تحتاج لا تمارس أي تحركات أمنية، بل تحتاج فقط إلى أداء دور خطابي وإعلامي منتج للجمهور[2].

حيث تعتبر مدرسة كوبن هاغن من أبر المدارس التي عمدت على توسيع مفهوم الأمن مستمدة أصولها النظرية في العلاقات الدولية من كتاب المنفر باري بوزان berry boudin الناس الدول والحقوق: إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية

fear : the security problem in international relations states and) (people

الصادر عام 1991 حيث ترتكز دراسات مدرسة كوبن هاغن على التحليات الاجتماعية للأمن، ومن أبرز كوبن هاغن نجد رأسهم باري بوزان (barrybuzan) وأولي ويفر (oleweaver) جاب دوويلد (jab de wilde) بالإضافة إلى العديد من المفكرين الذين يشتغلون في معهد كوبنهاتس لدراسات السلام (copekagenpeceleseard in .(stitution

[1] هيثم نصر الدين، "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الغذائي في إفريقيا"، (مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018)، ص 16.

[2] شمس الدين،اثر التهديدات البيئية على واقع الامن الغدائي في افريقيا، ص 17.

وقد ساهمت مدرسة كوبن هاغن في توسيع برامج البحث حول الأمن وتعميقها باقتراحها التركيز على وحدات مرجعية غير الدولة وعلى قطاعات أخرى غير العسكرية تتضمن مختلف أشكال التهديد وتوصل مفكر وهذه المدرسة إلى مستويات التحليل هي النظام الدولي، الأنظمة التحتية (الإقليمية)، والوحدات مثل الدولة، الشركات المتعددة الجنسية ووحدات أخرى تحتية مثل البوبيات، القبائل، الأفراد، وتنقسم الأمن إلى قطاعات وهي:

1. القطاع السياسي: ويشمل نضم الحكومات، ويدرس التهديدات الرئيسي أضرار بالاستقرار.
2. القطاع العسكري يشمل القوة العسكرية، ويتضمن القدرات الدفاعية ومذكرات الدول لنوايا يعضها تجاه بعضها الآخر.
3. القطاع الاقتصادي: يشمل الموارد والنشاط الاقتصادي للدولة وعلاقاتها مع الفواعل الاقتصادية الآخر.
4. القطاع البيئي يشمل النشاطات المؤثرة على المحيط الحيوي المحلي والعالمي وبالتالي إضرار البشرية كالتلوث مثلا".
5. القطاع المجتمعي، ويشمل متغيرات كالهوية اللغة، الثقافة الإيديولوجية، الذينية ويعتبر القطاع الاجتماعي أو الأمن المجتمعي (sowty Security) أهم قطاع يركز عليه بوزان ضمن المفهوم الواسع للأمن كونه الموضوع المركزي في الدراسات الأمنية المعاصرة بعد نهاية الحرب الباردة[1].

المطلب الثاني: نظرية الأمن الإقليمي.

أولا: مفهوم الأمن الإقليمي

---

[1] نفس المرجع، ص 37.

برز مفهوم الأمن الإقليمي في اعقاب الحرب العالمية الثانية حيث نشأت هيئات ومنظمات أمنية إقليمية ودون إقليمية كما ارتبط ظهورها لعوامل الجغرافيا السياسية والتاريخ والثقافة ومجوعة من التصورات الذاتية والموضوعية.

والأمن في إطار الإقليمي يقصد به مجموعة من الدول والي يجمع فيما بينهما مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة وتنشأ فيها تحالفات اقتصادية، عسكرية كوسيلة لبناء الأمن الإقليمي، وقد ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي لزعامة الاتحاد السوفياتي والغربي بزعامة الولايات المتحدة، حيث كانت هناك وحدات سياسية ضمن المعسكر الشرقي لضمان مصالح معينة وأخرى تحت المضلة الأمريكية وهي الأخرى من أجل مصالح معينة[1].

وقد عرفت جامعة الدول العربية بأنه توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية وتحقيقا للتعاون فيما بينهما، وصيانة لاستقلالها وسيادتها مع الحرص على المصالح المشتركة على كافة الأصعدة، ومنها تحقيق الأمن الإقليمي بما يوفر الاستقرار الداخلي لكل دولة وعناصر ضد الاختراقات المحتملة للأمن القومي العربي.

وفي ميثاق الأمم المتحدة تم الإقرار بظاهرة الأمن الإقليمي، دلك أن بعض الكتل الإقليمية كانت أسبق في الوجود الأمم المتحدة ذاتها، كالاتحاد الأمريكي وجامعة الدول العربية إلى إبرام ميثاقها في 22/3/1945 لذلك جاء الفصل الثامن من ميثاق المنظمة مؤكدا أن لا مانع من قيام تنظيمات ووكالات إقليمية تعالج الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن

[1] بلال قريب، "السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبيات منظور أقطابه التحديات والرهانات (رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر–باتنة: 2011)، ص 30.

الدوليين، ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا، ومادامت هذه التنظيمات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة (المادة 25 الفترة1)[1].

والأمن الإقليمي يعرف بأنه سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى للدخول في تنظيم، وتعاون عسكري أمني لدول الإقليم، لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم، على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية[2].

ووفقا لذلك الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذ ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها.

ويسعى الأمن الإقليمي إلى تحقيق جملة من الأهداف، بدءا من الدفاع عن الوحدات المشكلة لهذا الإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية، ومرورا بالقبول الطويل للانخراط من هذا الإقليم عبر توحيد الإرادة في مواجهة وحدة الخطر، وانتهاء بناء الذات وتنمية موارد الإقليم كمنطلق لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي[3].

ويمكن تقديم تعريف إجرائي للأمن الإقليمي على أنه مجموعة الترتيبات والتنظيم الأمني لمنطقة إقليمية، بحيث تتفق دولة ضمن هذا التنظيم، على أن أمن الدول الأخرى مسألة هامة وشبه داخلية بالنسبة لها، وتوافق على الاستجابة لأي تهديد عسكري يمس أمن

---

[1] لمياء محمود، الأمن القومي العربي كجزء من الأمن الإقليمي الشرق أوسط الأخطار وادوار الفاعلين، "طلع عليه في9 أفريل على الرابط
https//enocratica c de/ ? p= s 10.

[2]عيذون، أمن الحدود وتدعياتهالجيو سياسية، ص 13.

[3]مرجع سابق، ص 15.

الدول الأخرى وبمعنى أن الدولة التي تدخل ضمن هذا الاتفاق الأمني الإقليمي فهي ملزمة بالمحافظة على أمن هذا الإقليم.

ثانيا: نظرية المركب الأمني الإقليمي

لقد أدت مفاهيم الأمن المجتمعي الذي يتمحور حول الهوية وقدرة المجتمع للحفاظ على سماته الخاصة في سياق ظروف، ومتغيرات وتهديدات فعلية.

والأمنية التي تعني البناء اللغوي الممارس من قبل نخبة لها، والقائم على الاستدلال بوجود تهديد يمس بالبقاء المادي والمعنوي لمرجعية أمنية ما تهدف اللجوء إلى ترتيبات استثنائية الغاية منها تأمين الكيان.

إلى بناء فكرة المركب الأمني الإقليمي حيث تعتبر من إسهامات مدرسة كونها من خلال دراسات كل من " Barybuzan"و waever".

ساري بوزان وويفر، بالتركيز على المحيط الإقليمي مع الإشارة أنهما لم يحتكرا لوحدهما، مسألة تطوير هذه النظرية بصفة كلية، وإنما هناك مقاربات أخرى ساهمت في تطويرها وتوسيعها بشكل كبير، على غرار تأثيرات مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

حيث يمنح مفهوم المركب الأمني الإقليمي أداة جيدة لتصور الأمن الإقليمي في إطار العلاقات الدولية المعاصرة، أي أنه لا يمكن فهم الأمن الوطني لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية فهو يعمل على تأمين الإقليم ككل ودفع أي تهديد خارجي.[1]

1. مفهوم مركب الأمن الإقليمي:

---

[1] رابح زاوي، "التأسيس للنظام الإقليمي المغاربي كمركب أمني: قراءة مرتكزات مدرسة كوبن هاغن، أطلع عليه بتاريخ 7 جوان 2014 على الرابط .https :www.s Jd.cerist.dz/en/articl

حيث يرى بوزان ووفير، أن فكرة المركب الأمني تسهيل تحليل مسألة الأمن في نطاق الإقليم كنموذج لفوضوية مصغرة ويوضح الربط بين مختلف مستويات وقطاعات الأمن والمفهوم الذي يقوم عليه مراكز الدعم الإقليمي هو أن معظم التهديدات العسكرية والسياسية تنتقل بسهولة أكبر في المسافات قصيرة من المسافات الطويلة.

ويعرفها "على أنها مجموعة من دول ترتبط همومها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيها، مما جعل من غير الممكن النظر لأمن الدول بمعزل عن أمن الدول الأخرى. "أي بمعنى لا يمكن تحقيق أمنى القومي لدولة الواحدة بمعزل عن أمن الدول المجاورة والغربية أي أصبح الأمن مرتبطا ارتباطا، وثيقا بالأبعاد الخارجية للإقليم حيث من الصعب، فهم وتصور الأمن في دولة ما بمعزل عن أمن الدول المجاورة خاصة منفردة كالإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات.[1]

2. مبادئ نظرية المركب الأمني الإقليمي:

وتقوم نظرية المركب الأمني على مجموعة من القواعد:

1. أغلب التهديدات تنتقل بصورة أسهل في المسافات القصيرة على المسافات الطويلة.
2. تعتبر أن مركب الأمن قد يكون محترفا، من قبل القوى العالمية.
3. إن مركبات الأمن الإقليمي هي مكون رئيسي للأمن الدولي.
4. الأقاليم لها درجة كبيرة من الاستقلالية في وضع أنماط مرتبطة بديناميكيتهاالإقليمية.
5. استعمال مفهوم مركب الأمن الإقليمي في الدراسات الأمنية يسهل عملية تكيف وإعادة هيكلة إستراتيجيات السياسة الخارجية للدول بواسطة تقديم كفاءة السياق الإقليمي.[2]

[1] جويدة جهزواي، التصور الأمني الأوربي، نجوبنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المؤسسات" (رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2011، ص 63.

[2] بوزناذ حسين، تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، ص 35.

3. مستويات التحليل لنظرية المركب الأمني الإقليمي:

تحدد نظرية مركب الأمن الإقليمي أربع مستويات لتحليل:

1.المستوى الداخلي أو المحلي: يقصد به الظروف المحلية للذوي المشكلة لمركب الأمن الإقليمي، مع التركيز على نقاط الضعف المستولدة بالداخل.

2.مستوى العلاقات دولة – دولة أي علاقة دول الإقليم مع بعضها والتي تحدد ملامح الإقليم في حد ذاته.

3.تفاعل الإقليم مع الأقاليم الأخرى خاصة المجاورة.

4.دور القوى العالمية في الإقليم: أي علاقة الإقليم بالقوى العالمية خاصة الكبرى، يعني تفاعل بنيان الأمن العالمية والإقليمية.[1]

ويعتقد بوزان وويفر أن نظرية المركب الأمني الإقليمي توفر بالأساس السليم لدراسات المقارنة في المستوى الإقليمي، كما تقدم بعض القوى للتنبؤ وهما يجادلان هذه النظرية هي بمثابة المستوى الرابع من التحليل المكمل لمنظور الواقعية الحديدة حول بنية النظام وبالتالي امن الدولة ليس بالمستوى الوحيد للتحليل فكل دولة تضع نفسها في مركز التحليل الأمني المستوى العالمي أيضا[2].

ويعود الفضل لرواد مدرسة كوبن هاغن، وعلى رأسهم باري بوزان في صياغة وتطوير مفهوم الأمن، وفتح مجالات جديدة للبحث في الدراسات الأمنية منذ ثمانينيات القرن العشرين، وقد سعت مدرسة كوبن هاغن إلى تأسيس مسار خاص من أجل التأكيد بأن

---

[1] كداري، الواقع الأمني الراهن لنظام الإقليمي الأوروبي، ص 13.

[2] فخر الدين سلطاني، سعيد ناجي، رزا الخطري اميري، مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمني الإقليمي، تر.زين العابدين بولبنان (الإدارة العامة والحوكمة، 4) (2014)، 15.

موضوع الأمن لا ينحصر في مجال الدراسات الإّستراتيجية التقليدية، كما لا يشمل المجال العسكري فقط فهو أبعد من أن يكون مجرد علاقات تفاعلية بين الدول.

وينطلق باري بوزان في دراسته من انتقاد الواقعتين، فالبرغم من تأييديه لهم في فرضية المعضلة الأمنية ودورها في تحريك سلوك الدول، إلا أنه أكد على أنها يمكن أن تكون صالحة لدولة دون أخرى نتيجة لمركز قوة ومكانة الدول في النظام الدولي لذلك ركز على ما سماه بالفوضى الناضجة ومضمونها أن الواقع الدولي يرتبط بشبكة عالمية من الاعتماد المتبادل ربطت بصفة كبيرة بين أمن الدول، لدلك رأى من الضروري دراسة التفاعلات بين الدول والروابط بينها في مجال الأمن خاصة الواقعة منها ضمن إقليم معين[1].

[1]زكرياء جواد، "أثر التهديدات الإرهابية شمال مالي عن الأمن الوطني الجزائري وإستراتيجيات مواجهتها، 2010-2014" (أطروحة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015)، ص 35- 36.

خلاصة الفصل

في ضوء ما سبق من خلال تحليلنا لمفهوم الأمن والقوة في النظام الدولي وتحديد أبرز الدلالات المعرفية والمفاهمية لهما.

منخلال ما تم التطرق إليه يمكن أن نخلص إلى ما يلي:

- أن تعريف القوة يستند إلى العلاقة السلوكية التي تجبر طرفا للإنصياع لرغبة الطرف الأخر في الاتجاهات والخيارات.
- وتقول المدرسة الواقعية بأن القوة العسكرية في السياسة الدولية هي المصدر الأهم من مصادر القوة.
- إن تعريف الأمن عرف اختلافا وتمايزا في التفسير والتحليل وفقا لاختلاف أراء الباحثين.

الفصل الثاني:

الهند القوة الدولية الصاعدة

تعد الهند من القوى الاقتصادية الكبرى والرئيسية ولها دو دور استراتيجي في قارة أسيا ودور استراتيجي لا يقل أهمية في إقليم أسيا، وليس دلك فحسب بل تتأهل لتكون قوة صاعدة في الساحة الدولية، ولا يقف الأمر عند حجز قدمها على الساحة الدولية ، بل أن تطمح إلى بلورة تنظيم عالمي جدد تتوزع فيه القوة بين أقطاب متعددة تكون هي إحداها بالطبع.

وقد أبهرت الهند العالم في السنوات الماضية بفعل معدلات النمو العالية والسياسات الاقتصادية الناجحة التي ساهمت في نقل الاقتصاد في العالم، وتمكنت من تقليل أعداد الفقراء في البلاد بشكل نحو ثلث عدد السكان ، ولكن هذا كله لا يسع من وجود بعض المعوقات التي تعرقل مظاهر الازدهار الهندي.

ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول التطرق إلى أهم عوامل الصعود للهند، وأهم العراقيل التي تواجه الصعود الهندي كقوة إقليمية وتم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: عوامل ومقومات الصعود الهندي

المبحث الثاني: تحديات وعراقيل الصعود الهندي

المبحث الأول: عوامل ومقومات الصعود الهندي

عجزت الهند بعد العام 1991 عن الاستجابة السريعة للتطورات الاقتصادية الدولية، وبخاصة ذات الصلة بتغير طبيعة رأس المال الأجنبي والشركات المتعددة الجنسيات، وهو ما قاد إلى ثورة كبيرة في التجارة العالمية حيث تضاعفت نسبة الإنتاج العالمي، لم تستجب الهند لتلك التحولات الاقتصادية، بل زادت في تشديد إجراءات القبضة الحكومية على نواحي الاقتصاد المختلفة.

فالثغرة الأساسية في هذا النموذج أنه لم يكن مصمم على أساس التصدير للأسواق الخارجية، بل ركز على السوق الداخلية الهندية، فانصبت بؤرة تركيزه على تحقيق ظفرة إنتاجية كمية ليست نوعية وهو ما أدى إلى ضعف قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية.

ولكن مع سريان الخصخصة في قطاعات الدولة المختلفة ودخول الاستثمارات الأجنبية، باتت الهند مع مرور السنوات واحدة من القوى الاقتصادية الكبرى التي تشكل تهديدا للقوى التقليدية.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى العوامل التي ساعدت الهند في الصعود لقوى إقليمية ودولية في العلاقات الدولية وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى أربع مطالب:

المطلب الأول: المقومات التاريخية والجغرافية

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية

المطلب الثالث: المقومات السياسية والثقافية

المطلب الرابع: المقومات العسكرية

المطلب الأول: المقومات التاريخية والجغرافية

أولا : لمحة تاريخية عن الهند

أطلق اسم الهندوسة نسبة إلى نهر الأندوس (السند) وظهرت كلمة الهندأنذ وهند ومعناها الأرض التي تقع فيما وراء الهندوس، وقد كان في الأصل يطلق على بلاد السند وجزء من البنجاب ، وفي وادي هندوس وضحت إمارات الحضارة الهندية القديمة أو السند هو باللغة السنسكرية، أما هندو وبالفارسية إسم لنهر.

أما هندوستان فمعناها بلاد النهر وكان الاسم الرسمي القديم (باهرات) ثم أصبح الاسم الرسمي لشبه القارة (الهند) قبل تجزأ إلى ثلاث دول : الهند، باكستان، بنغلاداش[1]. وتعد بلاد الهند قارة مستقلة في حد ذاتها لكبر مساحتها ، ولكثرة سكانها وأنواع معادنها الطبيعية، فإذا قيل بلاد الهند يتبادر إلى الذهن الهند التي تحيد بها سلسلة من جبال الهمالايا من الشمال ممتدة إلى بلاد (كشمير) وإلى (بوتان) وفي الجنوب (كاني كماري) وفي الغرب بلاد باكستان وفي الشرق بورما.

والهند جمهورية ديمقراطية مستقلة حصلت على استقلالها عام 1947 من المملكة المتحدة، ومن ذالك الوقت عرف بأنها أكبر النظم الديمقراطية في العالم، وتعتبر الهند مند ألاف السنين مركز إشعاع علمي وثقافي، حيث كان يدرس بها الفلسفة، والدين، والطب ، الأدب والدراما، والفنون وغيرها من العلوم المختلفة[2].

ثانيا: الموقع الجغرافي

تقع الهند في الجزء الجنوبي من قارة أسيا وتبلغ مساحتها نحو ثلاثة ملايين و 65 ألف كم2 ، وهي بالتالي تعتبر سابع أكبر دولة من حيث المساحة في العالم، وتحيط

[1] زادي عبد الغاني، "الحروب الهندية الباكستانية وتأثيرها على وحدة باكستان 1971/1947"، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018، ص 13.

[2] زاهر طهير أحمد عبد الأحد، "تطور نظام التعليم في جمهورية الهند والعوامل المؤثرة فيه"، 38(2018): ص 282، 283.

بالهند باكستان وبنغلاداش وخليج البنغال من الشرق، في حين سريلانكا من الجنوب الشرقي.

وتحتل الهند لوحدها أرباع شبه القارة الهندية، أو ثلث حجم قارة أوروبا، وتتشكل من خمس وعشرين ولاية وسبع أقاليم اتحادية منها دلهي ، والعاصمة نيودلهي وهو الإقليم الذي يضم أكثر من مليون نسمة أما الولايات الخمس والعشرين فبعضها تضم أناسا قد يفوق تعدادهم عن سكان بعض الدول فمنها (أوثاربانش) التي تضم 160 مليون نسمة ، وبهار 100 مليون ، مهادشترا 90 مليون نسمة.[1]

وتقع الهند بين دائرتي عرض 8.4 و 37.6 شمالا ، وبين خطي الطول 68.2 و 97.25 شرقا ومن جنوب قارة أسيا[2].

حيث تكمن أهمية الهند في أنها:

أ- تقع وسط قارة أسيا أكبر قارات الكرة الأرضية.

ب- تمتلك شواطئ طويلة تبلغ 7.517 كيلومتر على المحيط الهندي.

ج- دولة قارية وبحرية في الوقت نفسه، وتمتلك مساحة شاسعة.

د- حدودها البرية الطويلة محاذية لمجموعة كبيرة من الدول، في المعطيات الجغرافية التي تمتلكها الهند، تمثل قاعدة ينطلق منها صناع القرار لبناء رصيد إقليمي، والارتقاء به نحو العالمية، فقد منحها موقعها مند القديم قدرة على التفاعل الحيوي مع المحيط الإقليمي[3].

---

[1] محمد نعمان الفظافظة، "السياسة الخارجية الهندية تجاه القضية الفلسطينية 1967، 2005/فلسطين، (ار الجندي للنشر والتوزيع، 2012)، ص 66.

[2] سفيان ياسين إبراهيم، "الهند في المصادر البلدانية" (3،7،9،13) ص 23.

[3] وليد إبراهيم حديفة " القوى الاقتصادية الصاعدة في ضل العولمة الاقتصاد الهندي نموذجا" ، رسالة دكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة دمشق، 2015 ص 91.

ثالثا: التضاريس

تمتاز الهند بتنوع مظاهرها السطحية، كالسهول والمنخفضات والمرتفعات ويمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام هي: جبال الهيمالايا الشمالية، ومنطقة شمال المحيط الهادي، وهضبة شبه جزيرة الهند، والمناطق الساحلية والجزر العرب[1].

وتنحصر سهول الهند بين السلاسل الجبلية الشمالية في الشمال وهضبة الدكن في الجنوب، ممتدة على شكل قوس كبير من بحر العرب حتى خليج البنغال لمسافة تزيد عن 3500 كم، واتساع يتراوح بين (225–350 كم) وتتألف من سهول نهر الكنج وغيره من الأنهار في الشرق، وسهول السند في الغرب البنجاب.

تمتد هضبة الدكن المثلثية الشكل جنوب منطقة السهول الشمالية وتكون أكثر ارتفاعا في الجنوب منها في الشمال وسطحها غير مستو، بل تقطع أودية عذبة من الأنهار، كما تمتد صحراء ثار في الأجزاء الغربية من بلاد الهند[2].

وقد تنمو الحشائش القصيرة على هضبة الدكن وتنمو الغابات الموسمية على السواحل الغربية والشرقية وتمتد سهول مليار على البحر العربي (المحيط الهندي) غربا[3].

وهذا بالإضافة إلى الأنهار الموجودة في الهند خاصة الواقعة في شمال الهند، والتي حظيت باهتمام الجغرافيين وخاصة المسلمين والذين حرصوا على وصفها ومعرفة مصادرها ، وأهم فروعها وأهم أنهارها يمكن التمييز بين نهرين كبيرين يقعان شمال الهند:

1 نهر الهندوس: يقع في الناحية الشمالية الغربية

2 نهر الخليج: يقع شمال شرق الهند[4].

---

[1] مرجع سابق، ص 91.

[2] ياسين إبراهيم، "الهند في المصادر البلدانية"، ص 29، 30.

[3] ناني السيد، "تعرف على الهند وموقعها الجغرافي ، اطلع عليه بتاريخ 2019/06/16 على الرابط www.misrsky.com

[4] شفيقة عيساني، "شبه القارة الهندية وبلاد الصين من خلال الرحالة والجغرافيين المسلمين" 10/8.

رابعا : المناخ

يعد مناخ الهند من أفضل المناخات في أسيا خصوصا إذا ما قورنت سهولة طرق العيش فيه بالطبيعة الجبلية القاسية في أواسط أسيا، جعل من الهند عالما مستقلا في الكون من الناحية الطبيعية، لما أحاطت به من جبال هائلة وسواحل طويلة، وهذا التنوع هو الذي جعل منها أرضا مقدسة في نظر معتقدات محلية كثيرة وحصن منيع مع إغراء الفاتحين اللاجئين إليها بكنوزها ، فلم يخرج منها شعب استوطنها[1].

وتهطل عليها الأمطار بكثافة وتزداد على السواحل الغربية للهند، أما مناخ المناطق الوسطى والجنوبية باستثناء المناطق الساحلية والجبلية من الهند حار شديد الحرارة، أما شمالها فمناخها بارد وتتساقط عليه الثلوج في فصل الشتاء وتزداد على السلاسل الجبلية الشاهقة والجبال المتفرقة منها وتمتد من منتصف كانون الأول وحتى نهاية شهر شباط تهطل الأمطار الموسمية صيفا على عدد من مناطق الهند وتسمى "برشكال" BRSHKAL ، وتبدأ من شهر حزيران وتستمر لأربعة أشهر أما في الأجزاء الشمالية من الهند و تحديدا في كشمير تهطل الأمطار الصيفية لشهرين ونصف وتبدأ منتصف شهر حزيران.

أما عن متوسط درجة الحرارة السنوي في الهند ففي شرقها وشمال شرقها تكون 3°، 26° درجة مئوية ، وفي شمالها 25° درجة مئوية وترتفع كلما اتجهنا نحو الجنوب[2].

ويتأثر مناخ الهند بمساحتها الشاسعة وطول سواحلها وارتفاع قممها وبأمطارها الموسمية ، وتعاني الهند من الأعاصير الاستوائية والمدارية والعواصف والرياح القوية التي تؤدي في بعض السنوات إلى إلحاق الضرر بالمحاصيل الزراعية[3].

---

[1] مونيس بخضرة، "التفكير في الثقافات أسئلة الفرق في اليقافة الهندية والمغاربية" (لبنان دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2016) ص 17/16.

[2] سفيان ياسين إبراهيم، "الهند في المصادر البلدنية (3،7،9،13)، 32.

[3] وليد إبراهيم حديفة " القوى الاقتصادية الصاعدة في ضل العولمة، ص 93.

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية

تشكل الموارد الطبيعية أهم تقدير قوة الدولة ودورها في السياسية الخارجية فالدول التي تمتلك موارد كافية تستطيع أن تسير اقتصادها قويا ويؤمن الرفاهية لشعبها وبالتالي القدرة على التأثير في السياسات الدولية[1].

والهند غنية بمواردها الطبيعية ، حيت تتنوع الطبيعة فيها من الصحراء الجرداء إلى الغابات الاستوائية ، كما أن بها العديد من الأنهار التي تنبع من الجبال الشمالية حاملة معها الطمي إلى السهول.

وتعتبر الأرض والمياه من أهم الموارد الطبيعية في الهند حيث أن 54,3% من أرضها قابلة للزراعة كما أنها غنية بمصادر المياه العذبة، وتغطي الغابات حوالي 21,6% منها. ويمثل قطاع الزراعة بما فيه الغابات والصيد 27,7% من الناتج الفعلي ويعمل به حوالي 67% من القوى العاملة (حسب تقديرات 1995) وأهم المحصولات الزراعية هي قصب السكر، الأرز، والقمح والقطن، والخضروات ، والشاي[2].

وتعتبر الهند بلدا زراعيا عملاقا ذلك أن الهند تشكل رابع قوة زراعية في العالم بعد الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وثاني سكان زراعيين في العالم بعد الصين: فلاح واحد من خمسة في العالم يعيش في الهند وتمتلك سابع مساحة في العالم، ولكن المساحة الثانية المزروعة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وهي المنتج الأول في العالم للحليب والشاي والتوابل ، والمنتج الثاني عالميا للحبوب والأرز، قمح ذرة صفراء، ذرة بيضاء. وأخيرا هي الأولى عالميا في الثروة الحيوانية [3].

---

[1] مؤيد يونس، (دور القوى الأسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في أسيا بعد الخرب الباردة)، ص 12.

[2] طهير أحمد عبد الأحد، تطور نظام التعليم في جمهورية الهند والعوامل المؤثرة فيه، مجلة كلية الشريعة الأساسية للعلوم التربوية، جامعة بابل.

[3] جان جوزيف بوالو الاقتصاد الهندي، تر: صباح ممدوح كعدان، (دمشق: وزارة الثقافة ، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011) ، ص 48.

يحتل قطاع الزراعة مركز الصدارة في الاقتصاد الهندي، ويتم التركيز عليه لتحقيق ثلاثة أهداف هي: تعزيز النمو الشامل، وزيادة وتعزيز الدخل في المناطق الريفية، والحفاظ على الأمن الغذائي، وقد بدأت الهند ثورتها الخضراء الأولى في الستينيات من القرن العشرين، وبالاعتماد على ظفرة تكنولوجيا وتقنية كبيرة، ساعدتها في تحقيق الأمن الغذائي في ذالك الحيز.

ومع الزيادة الكبيرة في عدد السكان ، أصبحت الهند بحاجة إلى ثورة خضراء ثانية، لتحقيق أعلى مستويات الإنتاج والإنتاجية في الحبوب والبقول والبذور والفواكه والخضروات وغيرها، بالإضافة إلى تحقيق إنتاج عالي أيضا في إنتاج اللحوم والأسماك والدواجن ، لذلك أولت الخطط الخمسية قطاع الزراعة اهتماما خاصا حيث ركزت على ضرورة التوسع في برامج الري ، ومساعدة الولايات الهندية في وضع وتنفيذ الخطط الزراعية[1].

وتميز النهوض الاقتصادي الهندي بالاعتماد على الأسواق المحلية أكثر من الاعتماد على التصدير، وعلى الاستهلاك بذلا من الاستثمار، وعلى الخدمات بذلا من التصنيع. وأخيرا على الإنتاج باستخدام التقنية المتقدمة بذلا من الاعتماد على الأيدي العاملة القليلة المهارة، وكان من نتائج تبني هذا الأسلوب أن بقي الاقتصاد الهندي في الغالب بمأمن من التقلبات العالمية ، وأظهر قدرا مثيرا من الاستقرار لا يقل أهمية عن نسبة توسعه، ولهذا فإن ما يعادل 30–40% من النمو في الناتج المحلي الإجمالي يعود سببه إلى زيادة الإنتاجية لا الزيادة في حجم رأس المال أو العمل[2].

---

[1] نفس المرجع

[2] حديفة، القوى الاقتصادية ، ص 132.

وحصل على حصة هامة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وحصة عالية من الصادرات الهندية[1].

كما تشكل تكنولوجيا المعلومات واجهة الاقتصاد الهندي الحديث، وتعد أسرع قطاعات نمو تذر على البلاد نحو 13 مليار دولار سنويا، ويحتل الاقتصاد الهندي المركز العاشر عالميا من حيث العملات ، والرابع من حيث معدل القوة الشرائية وسجلت الهند عام 2003 أعلى معدلات النمو السنوي في العالم نحو 8%[2].ولقد استطاعت الهند الدخول في عمق الثورة الصناعية الثالثة ثورة المعلومات من خلال الأعداد الهائلة للفنيين والتكنولوجيين وشركات تكنولوجيا المعلومات ويمثل هذا التطور التكنولوجي فيها نتاجا للسياسات التي تبعتها الحكومات المتعاقبة مند عام 1948 وكان (جيف غاندي) أول من تبنى برنامجا متكاملا لتحقيق الانطلاق في مجال العلوم التكنولوجيا ويرجع التطور التكنولوجي إلى النظام التعليمي المتقدم فتعد أكبر تجمع من العلماء والمهندسين فتوجد فيها 380 جامعة و 11200 كلية و 1500 مؤسسة بحثية ، وكل عام ينظم 2.5 مليون خريج إلى قوة العمل ويضم هؤلاء 300 ألف مهندس و 150 ألف متخصص في تكنولوجيا المعلومات[3].

وتمتاز الهند بوفرة وانخفاض تكلفة عنصر العمل ، وتميز القاعدة الصناعية الهندية بالضخامة والتنوع ، حيث تنتج الحديد والصلب ومواد البناء والآلات ومشتقات النفط والمواد الغذائية[4].

حيث يساهم قطاع الصناعة بـ 26.3% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل به حوالي 13% من القوى العاملة ، كما أنها غنية الثروة المعدنية حيث يوجد بها الفحم، والحديد

[1] ستار جبار علاي، "التجربة الهندية: أكبر ديمقراطية في العام: دراسة فيالنظام السياسي " (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2017)، 107.
[2] نفس المرجع
[3] عدنان خلف حميد البدراني "السياسات الخارجية للقوى الأسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية، 104.
[4] يونس مؤيد يونس، دور القوى الأسيوية الكبرى ، 118.

الخام، والبوكيست، والنحاس والبترول ، والغاز الطبيعي، والرصاص، والذهب، والفضة، والزنك، وأهم المصنوعات هي: الغزل ، والنسيج والحديد والصلب والآلات، ومعدات النقل والأسمدة، وتكرير البترول والكيماويات وأجهزة الكمبيوتر [1].

وقد أولت السياسات الاقتصادية الهندية قطاع التصنيع اهتماما كبيرا بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، وحاولت نقله من قطاع يركز على سياسات الاستيراد في مطلع الخمسينيات ، إلى قطاع يركز في استراتيجيات التصدير وتنميتها إلى حدود كبيرة في مطلع الثمانينات، إلى أن أصبح القطاع الاقتصادي الأكثر اهتماما مند مطلع التسعينيات، وانتقل من مساهم صغير في الاقتصاد إلى مساهم كبير في الناتج القومي ، وقد ساهم القطاع الصناعي في تأمين فرص العمل وذلك عبر التطور الكمي للمصانع والشركات وارتفاع نسبة الاستثمارات فيه، وازدادت صادرات المنتجات الصناعية ، وبرزت بوضوح صناعة السيارات والقطنيات.

وهذا بالإضافة إلى قطاع الخدمات الذي يتميز بأدائه الجيد وديناميكيته العالية، وذلك بسبب ارتفاع نسبة التحضر في المجتمع الهندي، وعمليات خصخصة الاقتصاد، فارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث وفر فرص عمل هامة للمهارات البشرية العالية[2]، وللعمال غير المهرة أيضا في مجموعة متنوعة من الأنشطة[3].

---

[1] عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015)، 25.

[2] طهير أحمد عبد الأحد، تطور نظام التعليم في جمهورية الهند، 386.

[3] حديفة، القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة ، 144.

المطلب الثالث: المقومات السياسية والثقافية

أولا المقومات السياسية

يقوم النظام السياسي الهندي على التعددية و التداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات, وبحكم انه نظام برلماني تكون فيه الحكومة مسؤولة أمام البرلمان الذي يملك سلطة سحب الثقة منها, فان سياسة الهند الخارجية لا ينفرد شخص واحد بصنعها, و إنما هي حصيلة تفاعل مؤسسات النظام السياسي الهندي و في مقدمتها الحكومة و البرلمان و الأحزاب و الصحافة و جماعات المصالح في مجتمع ديمقراطي يعد أكبر ديمقراطية في العالم[1].

بدأ تطبيق الدستور في الهند 26 يناير 1950 م , يقتبس الدستور الهندي جوانب كثيرة من الدستور البريطاني في الناحيتين الشكلية و التطبيقية, لكن هذا الاقتباس روعي فيه أصالة المجتمع الهندي و ظروفه المحلية, خصوصا بعد أن حصلت الهند على استقلالها و سيادتها.

و طبقا للدستور, فان الهند دولة فدرالية, لها حكومة مركزية تقع في نيودلهي [2]. و ترتبط بها جميع الولايات, وينص الدستور الهندي على مجموعة الحقوق الأساسية للأفراد مثل: حرية التعبير, و حرية الحرية الديانة و الوقع أن الدستور الأصلي ينص على مجموعة من المبادئ و السياسات تلتزم بها كل ولاية على حدة, و هذه المبادئ ليس لها قوة القانون, فهي مجرد خطوط عريضة و مؤشرات لرسم السياسة في الولايات و في عام 1976م ، أضافت الحكومة قائمة بالواجبات الأساسية التي يتعين على المواطن مراعاتها[3].

---

[1] عدنان خلق حميد البدراني, الساسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنصة العربية,
[2] طهير, تطور نظام التعليم في جمهورية الهند و العوامل المؤثرة فيه ,
[3] نفس المرجع

ان الاستقرار السياسي الملحوظ التي تتعم بيه الهند في الوقت الحاضر يشجع حركتيها الاقتصادية تشجيعا بالغا, و يتجلى هذا الاستقرار في ديمومة السياسات العمومية, فمند خمسة عشر عاما و مهما كان لون الحزب السياسي الذي يتولى السلطة, ظل البلد منتهجا نفس السياسة سواء في المجال الاقتصادي أم في مجال السياسة الخارجية أو خياراته الإستراتيجية و العسكرية, ويساهم هذا الاستقرار, زيادة على ذلك, في التعميق المستمر للديمقراطية و الفدرالية, و إذا لم تكن الهند قد غيرت نظامها ولا حدودها الجغرافية منذ عام 1997م فبالذات بفضل هذين الركنين من أركان الحيات السياسية اللذين سمحا, كل ركن بطريقة في نزع مخاطر الفتنة أو القوى[1].

[1] كريستوف جفافرلو ،الهند ما جدوى القوة تر : عياش سليمان ،(مركز الذرسات والبحوث الدولية،3)(2006)،1.

ثانيا: المقاومات الثقافية

إن التفكير الثقافات, هو تفكير في الفروقات الحاصلة داخل الثقافة الواحدة, تعد الحضارة الهندية من بين الأعرق في العالم بتاريخ يعود إلى 3500 سنة قبل الميلاد, و تدل القرى و المدن القديمة التي كشفت على وجود تنظيم حكومي و اقتصادي محكم آنذاك(1)[1]

و لعبت الآداب الهندية دورا كبيرا في إثراء التراث الإنساني و قدمت الهند للعالم أدباء كبار حازوا على جوائز راقية مثل جائزة نوبل لتي توج بها" رابين درانات" و "طاغور"(1), تعرف الهند بزخم تقاليدها الفنية و الثقافية فريدة من نوعها ولا زالت رموزها ماثلة للعيان, نظرا لتاريخها و ثقافة شعوبها المتنوعة, بما أن المجتمع الهندي ذو أعراق متنوعة, و تتخذ الممارسات الدينية في الهند طابعا عام, و تتم غالبا في شكل احتفالي مليء بالألوان, ومن أشهرها الاحتفالات بونغال, واونام[2].

تعتبر اللغة الهندية السنسكريتية من أقدم اللغات الهندية الأوربية التي تم تطويرها, كما و تشتهر الهند بالعديد من الفنون المسرحية المكتوبة باللغة السنسكريتية, و كذلك الأعمال الغنائية و المسرحيات الكلاسيكية, بالإضافة إلى اللغات الهندية الحديثة مثل الهندية و البنغالية و الثاملية و الاوردية و غيرها[3].

ولكن السنيما تبقى اكبر مصادر القوة الناعمة الهندية بروزا, فهي صناعة حقيقية تستثمر فيها أموال هائلة, و الحاصل هو ما بين 700 و 800 فيلم سنويا, و تساهم هذه الأفلام في التعريف بالهند و نشر الثقافة الهندية, حيث تلقى نسبة مشاهدة كبيرة ليس في الهند و قارة آسيا فحسب, بل تمتد إلى جميع أنحاء العالم من نيروبي و كوالالمبور و الرياض و فلسطين المحتلة و غيرها[4].

---

[1] عبد القادر, الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية, 101

[2] ان التفكير بخضرة, التفكير في الثقافات, 30

[3]تعتبر الهند, اطلع عليه بتاريخ بتارخ 12جوان2019 ثقافة الهند

[4]دنذن, الإقليمية الصاعدة في العلاقات الدولية, 101..

المطلب الرابع: المقاومات العسكرية

تعتمد الدول على قدراتها العسكرية كأحد المتغيرات المادية المؤثرة في تعزيز قدرة نظامها السياسي في أوقات السلم و الحرب, ودالة لتجسيد الاستقرار النسبي داخلية, و التهديد باستخدام هذا المتغير بقصد التأثير في السلوك السياسي الخارجي, ومن المعروف أن القوة العسكرية تعمل في منظومة واحدة من اجل تحقيق الأهداف القومية العليا, و في حالة الهند التفوق على باكستان في ضل استمرار الصراع التاريخي بينهما, و القدرة على مواجهة الصين, و زيادة دورها في المحيط الهندي من خلال تطوير القوة البحرية, وبالطبع فان ذلك يتطلب برامج تسليحية متطورة بما يتضمنه ذلك من الاهتمام, الصناعات العسكرية[1].

والحقيقة أن المواجهة العسكرية يمكن أن تندلع تحت تأثير مجموعة من الاعتبارات أبرزها المخاوف القوية لدى باكستان من إمكانية إقدام الهند منفردة أو بالتعاون مع إسرائيل[2] .

تولي الهند اهتماما بالغا بتطوير منظومتها الأمنية اعتبارا لحجم و طبيعة التهديدات الأمنية المحيطة بها، ففي تصنيف كثالث قوة عسكرية بعد كل من الصين و الولايات المتحدة الأمريكية مع تنامي معدل إنفاقها العسكري الذي بلغ 37 مليار, دولار سنة 2009 كما تمتلك ترسانة نووية[3].

كما سعت الهند إلى زيادة قدراتها العسكرية البرية والبحرية والحيوية بالشكل الذي جعلها من أكبر مستوردي الأسلحة في العالم[4].

بالإضافةإلىتواطؤ العلاقات الهندية مع كل من الولايات المتحدة وروسيا من خلال الصفقات العسكرية, برزت إسرائيل باعتبارها مزودا رئيسيا للهند بالتكنولوجيا العسكرية[5].

---

[1] الفطافطة, السياسة الخارجية الهندية, 91\

[2] السيد صدقي عابذين, القوة العسكرية الهندية, اطلع عليه في 12جوان2019 الرابط

[3] خصائص رابع التنافس الصين الهندي

[4] السياسة الخارجية الهندية القوتان الناعمة و الصلبة اطلع عليه ب 2جوان2019 الرابط

[5] نفس المرجع

و تمتلك الهند اليوم ثاني اكبر جيش في أسيا بعد الصين و تواصل تطوير قدراتها المسلحة بدعم غربي رمما الهند منه, إعطائها دورا إقليميا منافسا لدول الجوار [1].

و هذا بالإضافة إلى البرنامج النووي الهندي الذي تميز بدرجة عالية من الاعتماد على الذات و الاستفادة من العبرة و المعرفة في تطوير التكنولوجيا لصالح هذا البرنامج وبدأ هذا الاهتمام بالسلاح النووي [2] بعد الاستقلال بعام واحد تم إصدار قانون الطاقة الذرية و في العام التالي 1949 تم إنشاء لجنة الطاقة الذرية في عام 1950 ثم إنشاء وحدة البحث عن الخامات النادرة التي تستخدم في البرامج النووية مثل اليورانيوم و الثوريوم, وبعد أربع سنوات تم إنشاء هيئة الطاقة الذرية في عام 1955 تم إنشاء أول مفاعل بحثي بقدرة واحد ميغا وات و الذي بدأ العمل في العام التالي بمساعدة من إنجلترا و فرنسا .

و في عام 1964 استكملت الهند دورة الوقود النووي على المستوى البحثي و التجريبي, و منذ ذلك التاريخ وطوال عشر سنوات قامت بعمليات إجراء فصل البولوتنيوم, و في عام 1974 كان التفجير النووي الهندي الأول و الذي وصفته بأنه من اجل الأعراض السلمية و بعد التفجير [3].

استمرت الهند في تطوير قدراتها النووية حيث بدأت في تشغيل مفاعل قدرته مئة ميغاوات عام 1985 مما جعل الهند أكثر قدرة على إجراء التفجيرات و امتلاك السلاح النووي و هو ما حدث بالفعل في مايو أيار 1998 عندما أجرت خمسة تفجيرات نووية ثلاثة في الحادي عشر و الاثنين في الثالث عشر [4]. وقد أصبح المتطور التفكير الاستراتيجي و النووي بين الصين و باكستان و المفكرون الإستراتيجيون الهنود يرون بان التهديد الخارجي الحقيقي الذي يواجه الهند في الوقت الحالي لا يتمثل في الصين

---

1 القصير, المشروع الاوراسيوي من الإقليمية الدولية

2 سعد حقي توفيق, الاستراتجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة (دار وهران , للنشر و التوزيع , 208) 137

3 ماهر بن إبراهيم, الشروع الوروسيوي من التفاقية الإقليمية الدولية, 170

4 نفس المرجع

أوباكستان التبن توجد خلافات حدودية بينهما و بين الهند و لكنه يتمثل في علاقات التعاون الاستراتيجي و النووي القائمة بين هاتين الدولتين[1].

[1]محمد جمال مطلوم, ممدوح حامد عطية, الصراع النووي في قارة اسيا (مصر: المكتبة, الاكاديمية, 2010) 99

المبحث الثاني : تحديات الصعود الهندي.

لقد تزايد الصعود الهندي في الساحة الدولية حيث أصبحالبعض يتحدث عن إمكانية وصول الهند إلى قمة النظام العالمي و أطلق البعض عن القرن الحلي القرن الهندي.

و بالرغم من أنها حققت العديد من الإنجازات الاقتصادية لاسيما ضمن السياق الداخلي و الإقليمي و بدرجة متفاوتة غير أنها لازالت تحتاج إلى الكثير من الوصفات, للعب دور ابرز على المستوى الإقليمي و الدولي وذلك نظرا لوجود العراقيل التي تحول بين الصعود الهندي كقوة دولية.

و من خلال هذا المبحث سنحاول عرضأهم المعوقات و العراقيل التي تواجه الصعود الهندي

حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية.

المطلب الثاني: التحديات السياسية.

المطلب الثالث: التحديات الإقليمية.

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية

إن الوضع الاقتصادي الهندي متنوع و معقد, فمظاهره تحتفظ بنمو عام, مستمر, و بقصص نجاح كبيرة, حيث تمكنت من تحقيق نمو اقتصادي ملحوظ في السنوات الأخيرة مما عزز إمكانيتها الاقتصادية عالميا لكنه لا يوجد شك في تحديات اقتصادية كبرى لاتزال تواجهه و الدروس, من التجربة الهندية توضح, بتحقيق معدلات نمو مرتفعة, و لكن لا يوجد شك في تحديات اقتصادية كبرى لا تزال حيث تواجه حركية الاقتصاد الهندي ومن بينها التعاون في معدلات النمو الاقتصادي في الولايات الجنوب, و الغرب و مثيلاتها في الشمال و الشرق, فعلى سبيل المثال في ولاية جو جارات أسرع الولايات نموا فتضاعف معدل النمو الاجتماعي للمدة (1993-2003) وارتفع معدل الناتج الفردي بمقدار (73%) على خلاف ولاية براديش التي لم يتجاوز معدل الناتج بها (13%)[1].

أما مشروع الهند الوطني في تخطي معدلات النمو الاقتصادي السنوي السابقة قد تباطأ بعد الأزمة المالية العالمية 2008 عما كان عليها قبلها, و يعود هذا التباطؤ للأسباب الآتية[2].

1. تباطؤ اقتصاديات الغربية التي تشهد أزمة خانقة و خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008, أدت إلى انخفاض الطلب على المنتجات الهندية.
2. ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الهندي, ماأدى لانخفاض الطلب الداخلي علة السلع و الخدمات, و أدى إلى انخفاض معدلات الاستثمار في الاقتصاد الهندي.
3. البيئة القانونية و القيود البيروقراطية المعوقةلدخول الاستثمارات الأجنبية إلى الهند,

---

[1] يونس مؤيد يونس, دور القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي, 123

[2] حذيفة, القوى الاقتصادية في ظل العولمة. 200

4. نقص الطاقة الأزمة لدفع العملية الإنتاجية في ظل ازدياد الطلب على الكهرباء, و خاصة مع تساع حجم الطبقة الوسطى.
5. تباطؤ عملية تحديث البنى التحتية الأزمة لتحقيق نمو اقتصادي فعال.
6. إمكانية فقدان الهند لميزتها البيئية بوجود أيدي عاملة رخيصة و ذلك في ظل ارتفاع نسبة الطبقة الوسطى, وارتفاع الأجور محليا, و التحديات الخارجية المتمثلة بمنافسة الأيدي العاملة الرخيصة في الاقتصاديات الصاعدة الأخرى [1]. كما تواجه الهند مشكلة طاقوية بسبب عدد السكان والنمو الاقتصادي.

و تطرح مشكلة الفساد و الفقر بحدة في الهند كجزء من المسائل التي تؤثر سلبا على نجاح عملية الإصلاح في الهند ففيما يخص الفساد فقد أصبح احد المشاكل الخطيرة التي تهدد الاقتصاد الهندي, و يأخذ عدة أشكال تتراوح بين الرشوة و التهرب الضريبي و الاختلاس و غيرها, و التي أثرت سلبا على هدف جلب الاستثمارات الأجنبية حسب دراسة الشفافية الدولية لعام 2005.

المطلب الثاني: التحديات السياسية

يشكل الفساد المالي و سوء استخدام السلطة و المحسوبية أمراض مستعصية في السياسة الهندية[2].

تميزت التجربة الهندية بهذا المظهر بوضوح نتيجة لطول بقاء حزب المؤتمر في السلطة و غياب الرقابة السياسية الفاعلة, فقد انطلقت الأصوات الناقدة للفساد من داخل حزب المؤتمر[3].

من المتوقع أن تظل الهند أكثر ارتباطا بالديمقراطية، و لكن شكل الحكومةقد يكون أكثر انقساما و القوة الوطنية ستكون في شكل ائتلاف سياسي ناجح, من المتحمل أن يستمر

---

[1] عبد القادر ذنذن, الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة, 98

[2] حسان عمران, محد بلعاوي, تفكك الخطاب الموالي لإسرائيل المندنؤ جار (فلسطين: المركز الفلسطيني للاعلام, 2008) 27

[3] علاي التجربة الهندية،مرجع سابق،118.

الانقسام العرقي و الإقليمي, الهندي (الذي كان سبب البلاء) للبلاد منذ الاستقلال والى الآن , لكن بدون تهديد وحدة الهند, قد تتمكن الهند من احتواء حركة الانفصال الكشميرية, غير انه من المحتمل أن يجتاح العنف و عدم الاستقرار العديد من المناطق بسبب نمو حركة ماويست ناكست[1].

و ينبغي أن نتذكر أيضا أن الديمقراطية في الهند ليست دائما تتسم بالكمال اللائق, ففي الوقت الذي يتصف فيه, ريس الوزراء الهندي "مانموهن سينغ " بالفكر الثاقب و الشخصية الحصينة , فان معظم سياسي الهند يتصفون بسوء الأخلاق و السمعة الرديئة و في الوقت الذي تبني فيه الهند النهج الديمقراطي, فأنها لا تتبع النهج نفسه الذي تسير عليه الدول الديمقراطية الأخرى[2].

المطلب الثالث: التحديات الإقليمية.

إن الهند اكبر قوة في جنوب آسيا و بالتالي لها نفوذ كبير على الجوار في دول تمتد في نيبال يفي الشمال إلى جزر المالديف في الجنوب لكن التطورات في الآونة الأخيرة في المنطقة تتعدى نطاق نفوذ الهند في الجوار حيث تعزز الصين بجرأة نطاق نفوذها في كل دولة في جنوب آسيا, و لذلك تواجه الهند تحديات خطيرة لمكانتها الإقليمية و من أهم هذه التحديات

- الخلافات الحدودية مع الصين و باكستان و أخذت تخشى من أن تطور التعاون بين هذين البلدين سيؤدي إلى تهديد أمنها القومي لاسيما التعاون الاستراتيجي و النووي, و الصراع يبدو محتدما بين الهند و هاتين الدولتين على النفوذ و الأدوار الإقليمية في المنطقة[3] و تشكل منطقة جنوب أسياالإطار الإقليمي للعلاقات الهندية الباكستانية

---

[1]صوهيل رمسيس ،لاتجاهات العولمية 2025 (مصر: المكتبة الاكاديمية, 2010) 31

[2]غيذون راشمان، الفساد و النفعية و جهان اخران لديمقراطية الهند، اطلع عليه بتاريخ 12 ماي على https://www.google.com/knpts/www.e.

[3] سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، 162.

وضع كان باستمرار, منذ انفصال باكستان عن الهند و تأسيس الدولية الباكستانية, و العامل الأساسي في التأثير على العلاقات الإستراتيجية الإقليمية الدولية[1].

و بالتالي نجد أن القوتين البحرية الصينية و الباكستانية هما اللذان يمثلان التحدي فالقوة البحرية الباكستانية, و إن كانت ليست في نفس القوة البحرية الهندية إلاأنها استطاعت تحقيق خطوات مهمة في تطوير قوتها البحرية[2].

كماأن البحرية الصينية في نمو مطرد يجعل من السيطرة الهندية على المحيط الهندي, مشكوك فيها.

ومن ثم, فان الهند تخشى من زيادة التعاون بين الصين و دول جنوب آسيا مثل سريلانكا و باكستان و المالديف و ما تمنحه , تسهيلات للبحرية الصينية, و لأهمية موانئ سيريلانكا بالنسبة للبحرية الصينية عند توجهها إلى باكستان و بنغلاديش[3].

وهذا بالإضافة إلىأزمة المالديف بين "الرئيس عبد الله يمين" و المحكمة العليا في البلاد, فقد أصدرت المحكمة قرار في يناير الماضي للإفراج عن تسعة أعضاء من قيادات المعارضة, لكن الرئيس عارض قرار المحكمة و اعتقل رئيس المحكمة ووجدت الهند نفسها طرفا في التطورات السياسية في المالديف بعد أن طالبها زعيم المعارضة علنا بان تتدخل و تعيد الأمور إلى نصابها في المالديف.

لكن حكومة الرئيس حذرت الهند من اتخاذ أي إجراء, وجاء تحذير حكومة المالديف ردا على إعلان قوانين الطوارئ في البلاد.

[1] قلة عربي عودة, "قضية كشميرية المواقف الإقليمية و التاثيرات النووية" (أطروحة ماجستير, جامعة الجزائر3 , 2011) 43

[2] ماهر بن إبراهيم القصير, المشروع الاوراسيوي من الإقليمية الى الدولية"(لندن: ألى الكتب, 2017) 168

[3] نفس المرجع

و أقامت المالديف علاقات مع الصين عندما افتتحت بكين سفارتها في العاصمة "مالية" عام 2011 وقعت المالديف اتفاق التجارة الحرة مع الصين, و بدأت مخاوف الهند تتصاعد بعد أن أغرقت ثلاث سفن حربية[1].

تعد الهيمنة الإقليمية للهند و جذورها من الصين, من العراقيل المهمة أمام بناء العلاقات الإقليمية بين الصين و رابطة جنوب أسيا, فتعد الهند "قوة عظمى" في منطقة جنوب أسيا و تعتبر نفسها المسير لجميع الشؤون في المنطقة.

[1] دكر الرحمان, الهند تحديات في دول الجوار, اطلع عليه بتاريخ 2 جوان 2019 على الرابط

خلاصة الفصل:

كخلاصة للفصل فإن مقومات القوة التي تتمتع بها الهند تعد مقومات شاملة وإستراتيجية ، ولها أبعاد مختلفة وتشمل البعد البشري والاقتصادي والتكنولوجي والعسكري ، ولكن تبقى التحديات الداخلية والرهانات الخارجية وتصور الأهداف لكل دولة عوامل ضرورية لفهم التنافس بين الصين والهند.

الفصل الثالث:

توجهات السياسة الخارجية للهند في جنوب أسيا

الفصل الثالث : توجهات السياسة الخارجية للهند في جنوب أسيا

تعد الهند واحدة من ابرز القوى الدولية الصاعدة على الساحة العالمية في ظل النمو المتواصل لقدراتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والبشرية ،وتسعى الهند إلى ترجمة هذه القدرات إلىنوفد ومكانة متميزة على المستويين الإقليمي والعالمي ولاسيما في السعي إلى الحصول على مقعد دائم العضوية في مجلس الأمن في حالة تنفيذ خطة شاملة لإصلاح الأمم المتحدة.

ومن خلال الفصل سنحاول دراسة أهم العلاقات الإقليمية للهند وتوجهات السياسة الخارجية للهند في المحيط الإقليمي وتم تقسيم الفصل.

المبحث الأول: علاقات الهنذ الاقليمية .

المبحث الثاني:دور الهند في منطقة جنوب اسيا.

المبحثالأول: علاقات الهند الإقليمية

تحتل الهند مكانة جيوسياسية وإستراتيجية هامة في منطقة جنوب آسيا ،فهي تمثلت رقعة جغرافية مترامية الأطراف تبلغ مساحتها كمنحو 33ملايين كم شاغله بذاك الترتيب السابع على المستوى العالمي ،وهي اكبر تعداد للمكان في سطح المعمورة مما يعطي علاقاتها الإقليمية و الدولية أهمية خاصة .

وسوف نتناول في هذا الفصل أهم العلاقات الإقليمية للهند وتم تقسيم المبحث غالى :

المطلبالأول: علاقات الهند مع الصين

المطلبالثاني: علاقات الهند مع إيران

المطلبالثالث: علاقات الهند مع روسيا

المطلبالرابع: علاقات الهند مع باكستان

المطلب ألأول العلاقات الهندية الصينية:

تعود علاقتهما إلى عهود قديمة و توثقت بعد إن انتقلت البوذية من الهند إلى الصين إذ هاجر عدد من الصينيين إلى الهند و أصبح تمازجا اجتماعيا بين البلدين خاصة في مملكة قامرون و إقليم نيبال (Nebal) الهنديين و كانت الأوضاع السياسية المستقرة بين البلدين احد أسبابا تلك الهجرات[1].

إن أهم ما يميز العلاقات الهندية الصينية المعاصرة هو تأرجحها, إذ شهدت تغيرا من التفاؤل إلى الشك و عدم الثقة ثم إلى الوفاق[2].

و تمثل الهند و الصين قطبا أسيا الصاعدين بقوة على المسرح الدولي يشتركان في قضايا و يتقاطعان في غيرها وفقا لسياسات البلدين وتوجها تهما السياسية و الاقتصادية و العسكرية .

و الواقع أن الصراع الهند مع الصين هو في الأساس صراع على الأدوارالإقليمية في أسيا ولاسيما أن كلا من هاتين الدولتين ينظر إلى نفسهبأنه القطب الرئيسي في المنطقة بشريا و حضاريا و ثقافيا فإذا كانت العلاقات مع الصين قد اتسمت بالتوتر خلال القرن العشرين, فان المواجهة اللاحقة ستكون على الصعيد الاقتصادي ، فالدولتان عملاقتان في مقومات القوة المختلفة و تنافسان أيضا في العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية[3]

يمكن القول أن الصراع بين البلدين لا يرتكز في حقيقة الأمر على تهديدات حقيقية متبادلةبقدر ما يمثل صراعا على النفوذ الإقليمي ,فضلا عن أن كليهما يرغب في علاقات سلمية مع الجيران لحاجتهما إلى تركيز الانتباه على الأمور الداخلية, و في مقدمتهما موضوع التنمية فالصين يمكنها أن تكسب الكثير من تقاربهما مع الهند لاسيما الاستفادة من

---

[1]سنيان ياسين إبراهيم ,الهند في المصادر البلدانية ,103.
[2]محمود نعما الفطافطة, السياسة الخارجية الهندية تجاه القضية الفلسطينية ,102.
[3]ستار جبار علاي, التجربة الهندية،أكبر الديموقراطية في العالم, دراسة في النظم،168

خبرة الهند في مجال أنظمة المعلومات التي قطعت فيها الهند شوطا كبيرا ,والاهم من ذلك أن التقارب الصيني–الهندي يمكنه أن يبعد الهند عن الولايات أن المتحدة و إسرائيل، والأمر الذي يمكن أن يساعد الصين على أن تصبح الولايات المتحدة الأمريكية في ربع القرن القادم , كما يمكنه أن يبعد الصين عن مساند باكستان في مواجهة الهند بصدد قضية كشمير [1].

المطلب الثاني: العلاقات الهندية الروسية:

أن مستقبل العلاقات الهندية الروسية في ازدهار و ا نتعاش و تجدد مستمر ,فرغم المخاوف الروسية من التقارب الهندي الأمريكي ,فان روسيا الاتحادية تنظر إلى الهند باعتبارها مكسبا استراتيجيا شديد الأهمية في ظل سعي موسكو إلىإعادة ترتيب علاقتها و تحالفاتهاالإقليمية و الدولية ,[2]كما أن الهند لا تزال تعتمد على روسيا في الحصول عل المعدات و قطع الغيار العسكرية خاصة و أن نحو **70%** من المعدات العسكرية الهندية مصدرها الاتحاد السوفياتي و تبقى العلاقات الهندية–الروسية واحدة من أهم العلاقات في المنطقة,فقد التزمت الهند بعدم اعتقاد روسيا بشان السيطرة على شبه جزيرة القزم, و في ضوء تردي العلاقات الروسية–الأمريكية اثر الأزمةالأوكرانية , وبدأت ملامح عودة ما يشبه الاستقطاب الدولي و بدأ واضحا حرض كل من الولايات المتحدة و روسيا على الظفر بعلاقات قوية مع حلفاء أقوياء على المستوى الإقليمي و الدولي و تقف الهند على رأسأولئك الحلفاء و يمكن ان تشهد توجهات الهند تغييرا جوهريا[3].

أن روسيا تنظر الى الهند باعتبارها مكسبا استراتيجيا حيث تمثل معا هذه الصداقة و التعاون ,الموقعة بين الهد و جمهورية روسيا الاتحادية عاو 1994 محطة مهمة أخرى على الصعيد العلاقات بين البلدين ,فروسيا هي التي تزود الهند بالخبرة الفنية اللازمة للمفاعلات النووية و

1 نفس المراجع.

2 القصير,المشروعالاوروااسيوي من الاقليمية الى الدولية ,181

3 ستار جيار علاي,التجربة الهندية أكبر ديمقراطية في العالم,206

تشغل العلاقات العسكرية حيزا كبيرا من العلاق ات بين البلدين و لا يقتصر إلا على مجرد إبرام صفقات أسلحة و معدات قتالية ,لكنها تمتد لتشمل التزام روسيا بصيانة الأسلحة الروسية التي تملكها الهند و تزويدها بقطع الغيار اللازمة للإصلاح[1].

و كانت نيودلهي قد صرحت قبل هذه أنها لن تسمح لدولة ثالثة بالتدخل في علاقتها مع موسكو و هي إشارة واضحة على انه عندما تتعلق المسألة بالأمن القومي الهندي فالهند مصممة على اتخاذ القرار بما يخدم مصلحتها القومية[2].

المطلب الثالث: العلاقات الهندية الإيرانية:

اتسمت العلاقات الهندية الإيرانية خلال فترة حكم الشاه بالتوتر نظرا لوقوف إيرانإلى جانب باكستان في صراعها مع الهند حول إقليم كشمير.

غير ان نظام حكم الشاه في إيران لم يكن ليمثل بالنسبة للهند تهديد حقيقيا نظرا لعدم رغبته في لعب دورزعامي على المستوى العالم الإسلامي يمكنه أن يؤثر على التوازنات السياسية الهندية الداخلية[3].

وكانت الهند تحاول الدخول في نشاط الأسواق التكنولوجيا النووية العالمية , والأمر الذي أثار اهتمامها التعاون مع إيران في الثمانينات وكانت الهند تنوي في التسعينات بالرغم من

[1]جابر سعيد عوض ,علاقات الهند الاقليمية و الدولية ,اطلع عليه في 12 أفريل على الرابط:https://www.aljazeera.net/specialfiles/

[2]وائل عواد العلاقات الروسية ,نيودلهي لن تسمح لطرف ثالث بتحديد علاقتها مع موسكو,اطلع عليه في 2 جوان 2019 على الرابط:https://www.maialyoum.com/isex/

[3] جابر سعيد عوض و"علاقات الهند الاقليمية و الدولية",اطلع عليه بتاريخ 16 ماي 2019 على الرابط :https://www.aljazeera.net/special files/

الضغوط الأمريكيةإمدادالكهروذوريةالإيرانية بالمعدات غير أنها أظفرت في نهاية المطاف التخلي على هذه النوايا جراء خطر المساعدات الأمريكية[1].

و بعد التجارب النووية الهندية تفاقمت علاقتهما مع إيران[2]

يتبين في موقف الهند أنها قد وقعت تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكيةمن جهة و حاجتها إلى مصادر الطاقة من إيران من جهة أخرى فالهند أصبحت بين أمرينإما الوقوف مع الولايات المتحدة الأمريكية التي أنقدتها من نظام طالبان في أفغانستان و التخلي عن علاقتها مع إيران صاحبة المصالح المشتركة لاسيما وأنها وقعت معها اتفاقيات لتأمين الطاقة لسنين طويلة وقد أثر التصويت الهندي ضد إيران على العلاقة بينهما بشكل سلبي فبادرتإيرانبإلغاء الاتفاق الخاص بإمداد الهند بالغاز الطبيعي و لكن في موقفها وكالة الطاقة الذرية ضد إيران في عام 2009[3].

المطلب الرابع :العلاقات الهندية الباكستانية

تشهد العلاقات الهندية – الباكستانية حالة صراع معقد وممتد منذ تقسيم شبه القارة الهندية وحصول الدولتين على الاستقلال عن بريطانيا عام 1947.

وكان الصراع ناجما عن خلافات متعلقة بترسيم الحدود فترة التقسيم ، إلى جانب الخلافات الناجمة من الفجوة النفسية الهائلة التي نشبت بين الشعبين كنتيجة لعملية التقسيم والتناقضات الدينية والسياسية بين الطرفين .

واهم عامل تتجلى من خلاله هذه الأزمة الثنائية هو قضية كشمير.[(4)]

---

[1] جمال حسين علي ،حقيقة السكة المار الشامل الايرانية،
[2] نفس المرجع
[3] عدنان خلف حميد البدراني ,السياسات الخارجية لوى الاسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية ,518/517
[4] الفظافطة السياسية الخارجية الهندية تجاه القضية الفلسطينية،108

وقد لعبت الأزمة الكشميرية دورا محوريا في رسم العلاقات الهندية والباكستانية منذ بداية النزاع سنة 1947 وتفاقم النزاع بين هما أين وصل إلى المواجهة المباشرة في العديد من المرات (1965–1999) وكان لحرب 1971 وقعها على الخريطة السياسية لإقليم جنوب أسيا ببروز دولة جديدة متمثلة في بنغلادش.[1]

وقد تأجج الصراع الهندي الباكستاني على كشمير في الآونة الأخيرة، خلال فترة مايو – يونيو 1999،الأمر الذي انذر بإمكانية تطور ذلك الصراع إلى حرب أخرى بين البلدين – ولقد تحاربت الدولتان –الهند وباكستان مرتين بسبب كشمير :المرة الأولى كانت في فترة 1941–1947،والمرة الثانية كانت في عام 1976 ومن الممكن أن تتصاعد الأزمة الحالية ،وتعرف بأزمة كارجيل– سريعا إلى حرب ثالثة ،ومن المحتمل أنيصاحب تلك الحرب استخدام الأسلحة النووية من قبل البلدين.[2]

وتقع كشمير في أقصى الزاوية الشمالية ،الغربية لشبه جنوب آسيا ولها موقع استراتيجي بين أسيا الوسطى وجنوب أسياكما لها حدود مشتركة مع الهند و باكستان ،و أفغانستان والصين وتصل مساحة المنطقة إلى 86.023ميل مربع وهو يحتل موقعا استراتجيا هاما ،وقد بدا النزاع لأسباب ثلاثة أولها موقع الولاية والعناصر التي يتألف منها أهلها ووضعها قبل 1947 وثانيهما ظهور الهند وباكستان كدولتين مستقلتين ،خلفا للهند البريطانية عام 1947 وثالثهما الأحداث التي بكشمير واقترفت بظهور دولتين ذات سيادة منفصلتين الواحدة من الأخرى .[3]

وقد شهد مطلع مايو 1999،تصاعد حدة المواجهة بين القوات الباكستانية والهندية على طول خط السيطرة في جامو وكشمري ،بعد اتهام الهند لباكستان بدعم متسللين إلى القطاع

---

[1] جصاص ،ابعاد التنافس الصيني الهندي ،85.

[2] طاهر امين ،" ازمة كارجيل في كشمير" ،مركز الحضارة للدراسات السياسية العدد الثاني ،616،615،2013.

[3] هلال كاظم حميدي ،تداعيات كشمير على علاقة الهند بباكستان (1985-1971) اهل البيت التاسع .

الهندي من كشمير ،حيث بدأت الهند حملة عسكرية ضخمة في 26 (مايو) أيار 1999،ضد مواقع المتسللين في قطاع كارجيل وكانت المواجهات العسكرية في الإقليم هي الأعنفوالأقوى بين البلدين منذ الحرب الثالثة عام 1971.[1]

[1]ستار جبار علاووي ،باكستان ،دراسة نشاة الدولة والتطور التجربة الديمقراطية (السوادن :دار الجنان للنشر والتوزيع ،2012)

المبحث الثاني :دور الهند في منطقة جنوب اسيا

ان الهند لا تريد لقوة اخرى ان تسيطر على اسيا ،كما تسعى الى تعزيز حضورها في القارة الاسيوية و على الجانب الاخر تريذ الصين ان ترى نفسها "قائدا بلا منازع في آسيا وتفضل ان نتعامل مع اسيا ، كمناطق اقليمية ثانوية مثل جنوب أسيا وجنوب شرق اسيا وشمالها ،وشمال شرق اسيا ،وتلعب هي دور اللاعب المركزي بين هذه المناطق ،ومن خلال هذا المبحث سوف نقوم بدراسة التوجهات السياسة الخارجية للهند في اقليم جنوب اسيا وتم تقسيم هذا المبحث الى :

المطلب الاول :اهمية منطقة جنوب اسيا.

المطلب الثاني : اهداف السياسة الخارجية للهند في الاقليم .

المطلب الأول:أهمية منطقة جنوب أسيا :

أولا :النطاق الجغرافي لمنطقة جنوب أسيا .

تضم منطقة جنوب أسيا الهند وباكستان وبنجلاديش وسيريلانكا و نيبال وهي المنطقة التي تعرف باسم شبه القارة الهندية قبل أن يتم تقسيم القارة عام 1947 إلى دولة باكستان والهند ،وما تبعها فيما بعد من تمزيق باكستان الحالية وبنغلاديش.

وارإقليم جنوب آسيا يقع بين شرق اسيا حيث القوة الاقتصادية اليابانية ،وفي الشمال منه الصين الشعبية بعددها وبقوتها الاقتصادية، وكذالكروسيا الاتحادية وهي قريبة من الإقليممن خلال تأثيرها في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية فهي محاذية بجنوب آسيا بطريقة غير مباشرة ،ومحاذية أيضا لأفغانستان ذات الانسداد العرقي مع جنوب آسيا ،والى الغرب والشمال الغربي من إقليم جنوب أسيا حيث إيران والخليج العربي[1].

وتمتد منطقة جنوب آسيامن جبال الشاهقة على الحدود مع أفغانستانإلى غابات بورما، والتي تعد الموطن اكثؤ حضارات العالم قدما تتمتع بتنوع سكاني ولغوي وثقافي واسع[2].

الإقليم يمتد على مساحة تبلغ خمسة ملايين وم ائة وثلاثين ألف وسبعمائة وستة وأربعين 513.746كلم^2 تسيطر الهند على أكثر من نصفها بمساحة تقدر بثلاثة ملايين وم ائتين وسبعة وثمانين ألف 287000كلم^2 تليها باكستان 796095كلم ،بنغلاديش 147570كلم^2،النيبال 147.181كلم^2،سيريلانكا 65.610 كلم ^{2}بونان 38.394 كلم ^{2}، المالديف 298 كلم^2 ويقطن على هذا الإقليم ما يقارب 1,74 مليار نسمة حسب إحصائيات البنك الدولي عام 2015.[3]

---

[1] احمد البرصان ،الصراع الاستراتيجي في جنوب اسيا ،مجلة البيان السعودية .

[2] حقائق ومعلومات اساسية عند الهند اطلع بتاريخ 8 جوان 2014 ،الرابط http:www.google.com

[3] حصاص ،ابعاد التنافس الصيني الهندي ،70.

وقد تعرضت شبه القارة الهندية للغزو الأوروبي، حيث البرتغاليون اس بق ممنوفدوإليها ،ولم يكن يتنصف القرن 17م حتى اشتدت منافسة البرتغال وهولندا و بريطانيا على الهند وانتهى الأمر بسيطرة البريطانيين و نجحت الشركة البريطانية الشرقية في نقل نشاطها من مياه الهند الشرقية إلى اليابس الهندي ،وبدا البريطانيون ،ينشؤون قواعد ارتكاز ومحطات ساحلية فأنشؤا مدارس سنة 1639 وقلعة " سنت جورج في السنة التالية [(1)] ومنذ وصول الانجليز للهند وهم في مسعى لضبط سيطرتهم المطلقة على البلاد وشعبها وهذا من خلال تطبيقهم لسياسة التفرقة بين الهندوس والمسلمين ودعم طر ف على حساب طرف آخر ،خاصة في ظل ان المسلمين همأصحاب السلطة قبل وأثناء وصول شركة الهند الشرقية البريطانية الى الهند فبسبب سياسة التفرقة والتمييز الطائفي والمذهبي التي طبقتها بريطانيا في شبه القارة الهندية تولد ما يعرف بالصراع الإسلامي في بلاد الهند.[(2)]

ثانيا :أهمية منطقة جنوب أسيا بالنسبة لدولة الهند

يعد إقليم جنوب آسيا من الأقاليم الحيوية والهامة استراتيجيا ،بحكم الوحدات السياسية التي يضمها إلى جانب المحيط الإقليمي المنطقة ،التي تشهد أنماط متباينة من العلاقات تتراوح بين السلم تارة والحرب تارة أخرى، و هو ما يجعل من احتمالات التنبؤ بما سيكون عليه الإقليم ليس بالأمر الهين خاصة في ظل التداخل القائم بين ما هو وطني ،إقليمي ،دولي[3].

إن اقتصاد الهند المتنامي، حفزها على استيراد النفط والغاز لتامين احتياجاتها من الطاقة، فأخذت الحكومة بوضع إستراتيجيةأكثر نشاطا لتامين إمدادات من وراء البحار ،مقلدة في ذلك الصين استراتيجياتهالأمن الطاقة ،فشركات النفط الوطنية الهندية تتحرك ب سرعة نحو

---

[1]كنزة خواتمياتي "سباق التسليم بين الهند وباكستان واثره اقليميا ودوليا 1998-2012(مذكرة ماستر ،جامعة الجيلالي ،ونعامة ،خميسمليانة ،2015) ،55.

[2] عبد العالي رادي ،الحرب الهندية الباكستانية وتأثيرها على وحدة باكستان 1947،1971(مذكرة ماستر في التاريخ ،جامعة محمد بوضياف المسيلة ،2018)،10.

[3]جصاص ، ابعاد التنافس الصيني الهندي ،68.

العالم الخارجي لتامين امتدادات نفطية مستقبلية وللوصول إلى مصادر طاقة إقليمية في جنوب آسياوجنوب شرق آسياوبدأت الهند ضم النشاطات الاستثمارية لشركات النفط ، إلى دبلوماسية حكومية أشمل، كما زاد نشاطها في الدعوة إلى تعاون مع دول تسعى إلى الهدف نفسه مثل الصين إذ تهدف الحكومة الهندية تامين ما يقارب 1,2 مليون برميل يوميا من الحصص من إنتاج نفط لها وراء البحار بحلول 2025[1].

وفي منطقة آسياوالمحيط الهادي تسخر منطقة جنوب آسيابمراكز تكنولوجيا جديدة ويعمل أكثر من 330 مركزا تقنيا في المنطقة ،ومن بين هذه المراكز أكثر من 250 مركزا عاملا في الهند[2].

ويعتمد امن الهند الطاقوي على المحيط الهندي مع التوقعات الخاصة بارتفاع الوردات النفطية القادمة من الخليج العربي والعابرة لمياه المحيط الهندي بالضرورة لتشكيل ما بين 70%و 80%من مجموع النفط المستهلك في هذا البلد لعام 2015،إضافة لكون 90 %من تجارة الهند الخارجية تعبر المحيط الهندي[3].

ويعتبر المحيط الهندي ذات أهميةجيوإستراتجية هامة ضمن الساحة البحرية العالمية وهو يندمج في تحديد توازن القوى البحرية العالميةأكثرمن أي وقت مضى فيتاريخه مع ما يشهده ما يسمى بالفضاء البحري الهندي الهادي الذي يضم المحيط الهندي وبحر الصين الهندي من تعقيدات إستراتجية جديدة بعد فترة الحرب الباردة.

وتقع بهذا المحيط ثلاثة نقاط اختناق شديدة بالنسبة لحركة التجارة و الطاقة العالمية ،وهي باب مندب ومضيق هرمز ومضيق مالقا الذي تمر من خلاله 40%من حركة التجارة

[1] عدنان خلف الحميد البذراني ،السياسات الخارجية للقوى الامنية الاسيوية الكبرى اتجاه المنطقة العربية .
[2] هولين جاو ، مساهمة جمهورية الهند فرقة لانشاء مكتب للابتكار التكنولوجيا للاتحاد والمنطقة جنوب اسيا ،الهند الاتحادية والتصالات 18(2018)،1.
[3] عبد القادر دنذن ، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي.

العالمية كلها بينما تمر 40%من تجارة النفط الخام العالمية عبر مضيق هرمزلذالكيمثل عدم استقرار في مناطق الخليج العربي والقرن الإفريقي وحول مضيق مالقا تهديد مباشر لمصالح أطراف عديدة ، يأتي في مقدمتها القوتان الصاعدتان الصين والهند ،لذلك اهتمت الهند بالمحيط الهندي وذلك لموقعه الجيوستراتيجي.[1]

المطلب الثاني :أهداف السياسة الخارجية للهند في إقليم جنوب أسيا

أولا :سيادة ووحدة الإقليم

أولاإنأهداف الهند في جنوب آسيا كونها تمثل ثاني أكبر دولة في أسيا بعد الصين من حيث عدد السكان ،فضلا عن القوة الاقتصادية المستمرة في النمو ،منذ بداية التسعينات من القرن الماضي .[2]

ويقوم المبدأ الهندي الذي ساد سياسة الدولة على فكرة أن الهند هي اكبر دولة في جنوب أسيا ، وأنها هي حامي وبا ني التوازنات في ذلك الإقليم ،ولكنها تسعى من خلال هذه التوازنات إلى تحديد التوجه الاستراتيجي الأساسي لدول جنوب آسيا ،فالهند تضطلع على المستوى الإقليمي بدور الدولة القائد ،ودوافعها في هذا المجال هي دوافع صراعية ،أساسهاأن تصبح هي من يحد التوجه الاستراتيجي ، إضافةإلى دوافع تعاونية ،بمعنى أن تصبح هي حلقة الوصول بين دول جنوب اسيا،وتتوقع الهند من هدا الدور ان يؤدي إلى حل مشكلة كشمير مرة واحدة والى الأبد .[3]

وتعد الهند واحدة من ابرز القوى الدولية الصاعدة على الساحة العالمية ،في ظل النمو المتواصل لقدراتها الاقتصادية والعسكرية والاقتصادية والبشرية وتسعى الهند إلى ترجمة هذه

---

[1]دنذن ،الصعود الصيني والتحدي الطاقوي،146.
[2] يونس مؤيد ،ادوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي ،183
[3]المتغيرات الدولية ،ادواره الاقليمية الجديدة(عمان للنشر والتوزيع 2005) ،198.

القدرات الى نفوذ و مكانة متميزة على المستويين الإقليمي والعالمي ،ولاسيما في السعي إلى الحصول على مقعد دائم العضوية في مجلس الأمن فضلا عن محا ولة الهند القيام بدور اللاعب الرئيسي في منطقة جنوب أسيا و دالك بشان الترتيبات السياسية و الأمنية في المنطقة كافة[1]

وان الهند ترتاب من الولايات المتحدة ،بسبب العلاقات الوثيقة ،التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية مع باكستان ويعكر جو العلاقات التسهيلات العسكرية التي تقدمها سيريلانكا إلى الولايات المتحدة في مياه المحيط الهندي والذي تعده الهند عقبة في سبيلسعيها لجعل المحيط الهندي منطقة سلام بدافع أمنها القومي ، وإستراتيجيتها الهادفة إلىإبعاد القوى الكبرى في المنطقة، فضلا عن التواجد العسكري الأمريكي في منطقة المحيط الهندي الذي يقلل من أهمية الهند ،وصفها اقوي قوة في المحيط الهندي.[2]

وتتميز التوجهات الجديدة لسياسة الخارجية الهندية في اقليم جنوب أسيا هو خلف الحدود التقليدية لمنطقة جنوب آسيا.[3]

والهند تضطلع بدور إقليميفاعل في الإقليم خاصة بالنسبة لبنغلادش تربطها علاقات طيبة وتوافق استراتيجي ،رغم ما يشوبهفي بعض الأحيان من توتر وسبب دالك المنازعات حول أراضي ترى بنغلادش أنها ملك لها أين الخلاف كان في افويل عام 2001 إلى اشتباك عنيف بعد استيلاء جنود بنغلادش على شريط ضيق الأرا ضي الواقعة على حافة ولاية ميغهالايا الهندية . [4]

---

[1]ستار جبار علاي ،التجربة الهندية ،156.
[2] علا عاصم فائق ،الاستراتيجية الامريكية في اقليم جنوب اسيا ،كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ،2،فصل اول.
[3]محسن صالح واخرون ،التدعياتالجيوسترتيجية للثورات العربية ،(قطر: مركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،65.
جصاص ، ابعاد التنافس،

وعلى الرغم من ان الهند تواجه تحديات خطيرة لمكانتها الإقليمية بسبب صراعها مع عدد من جيرانها إلاأن لديها إمكانات كامنة اكبر مما تلوح به المؤشرات ،فهذه الدولة الديمقراطية ،يمكنها أن تلعب دورا مهما خارج إقليمها المباشر.[1]

وان دوافع الهند ورغبتها في جعلها قوى إقليمية عظمى ، بسبب وقوعها في بيئة أمنية غير مستقرة تواجه تهديدات أمنية من جميع الجوانب لوقوعها ،بين قو تين نوويتين الصين وروسيا الاتحادية ونزاعها التاريخي مع باكستان ،حول إقليم كشمير ،والمشاكل المرتبطة بأفغانستان ،والى الشمال تقع بلدان آسيا الوسطى التي تعد من أكثر المناطق في عدم الاستقرار. [2]

بالإضافةإلى باكستان قامت بتطوير اجزائها لتجارب النووية ودخولها نادي الدول التي تملك التكنولوجيا والأسلحة النووية ،الأمر الذي جعل من الهند إتباع سياسة التسلح.[3]

وهذا ما يجعل المنظمة منطقة جنوب آسيا غير مستقرة خاصة حول محاولة هـ يمنة القوة الهندية على الإقليم وردود جارتها الصين ، أيإعادة تعريف وصياغة "اللعبة الكبرى وهو مصطلح يشير إلى التنافس بين الإمبراطوريتين الروسية والبريطانية خلال القرن التاسع عشر ،وسعي كل قوة نفسها في مواجهة الاخر في هده الحالة اي بين الهند والصين من يعد منطق التنافس من اجل الهيمنة [4] وهذا ما يؤثر سلبا على امن منطقة جنوب آسيا يجعلها منطقة متذبذبة وغير مستقرة ،الناحية الامنية.

ثانيا :نشر الثقافة الهندية في الإقليم

تسعى الهند من خلال صانعي قراراتها ووسائلها المختلفة إلى نشر ودعم ثرائها الثقافي ، وذلك لما يمثله عامل الثقافة من أهمية في إثبات وجودها ،ودورها الثقافي والحضاري في

[1]الفظافطة، السياسة الخارجية الهندية اتجاه القضية الفلسطينية ،99

[2]مؤيد يونس ،ادوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن ،183

[3]باكستان مؤدا برنامجها النووي يضمن في جنوب اسيا ،اطلع عليه في 26 افريلaeticl.2016/05/28www.google.com/amp/sl/

[4]مقالات لمحة عن الهيمنة الهندبجنوب اسيا وردود جارتها القوية اطلع عليه بتاريخ 12افريل

البيئة الاقليمية و الدولية ،وتؤمن الهند أن لهذا النمط من الأهداف دورا تأثيرا كبيرين في علاقاتها الخارجية انطلاقا من م حاولتها لصيانة ثقافتها ،والمحافظة عليها من احتمالات الغزو الثقافي الخارجي من جهة ،وكذلك محاولة تصدير أوإشاعة ثقافتها عبر حدودها ،تمهيدا لفرضها ، آوالتأثير من خلالها ،بما يخدم مصلحتها الوطنية ،وتطلعاتها القومية من الجهة الأخرى.[1]

إن الطرق الثقافية كما تمثلها التقاليد التي يتمسك بها الشعب الهندي والأديان التي يعتنقها ،والادابلتي جاءت بها أفلام كتابها ،والفنون التي أوحت بها طبيعته الفياضة،توضح لنا جليا بوادر ملموسة لهذه الوحدة الشاملة التي تتميز بها الثقافة الهندية، والتي اعتبرت صورتها المألوفة في أعقاب مساهمة قيمة أسدتإليها مختلف الأجناس البشرية واللغات المتعددةوالآداب المتنوعة والديانات ذات المنشأ الهندي والتي يذينبها الشعب الهندي.[2]

حيث تعمل الهند في ايطارتنافسها الثقافي ،على تعزيز دبلوماسيتها الثقافية ودالك من خلال المهرجانات التي تقيمها في العديد من المناطق كما قامت الوزارةالخارجيةالهندية باستخدام وسائل الاتصال الاجتماعي بشكل مكثف منذ إنشاء قسم الدبلوماسية بهدف شرح سياسة الخارجية للهند في إقليم اسيا خاصةوالعالم عامة. [3]

وفيما يتعلق بنشر الثقافة الهندية كهدف داخلي من اهدافها القومية فان السياسة الهندية تولي اهمية للتجانس الثقافي بين كافة قوى ومقومات المجتمع الهندي ،وذلك لما يشكله من استقرار النظام السياسي والانسجام الاجتماعي ،فضلا عن التوافق بين ثقافة النخبة وثقافة

---

[1] الفطافطة ،السياسة الخارجية الهندية اتجاه القضية الفلسطينية .

[2] شبكة ضياء، الثقافة الهندية ،تنوعها وشمولها وعالميتها في 9 جوان 2019 على الرابط http:www.googel.com/amp/s/dize.net

[3] جصاص ،ابعاد التنافس الصيني الهندي ،140.

الشعب وصولا الى تحقيق الهدف العام المتمثل في تقوية الجبهة الداخلية ،وتوسيع الامتداد الإقليمي ،والتأثير في الساحة الإقليمية والدولية.[1]

[1]الفطاف ،السياسة الخارجية الهندية اتجه القضية الفلسطينية ،97.

خلاصة الفصل

بالنظر إلى ما تقدم نستنتج أن توجهات السياسة الخارجية في منطقة جنوب أسيا له تأثيره الواضح على البيئة الهيكلية لجنوب أسيا، وذلك من حيث إعادة توزيع القوة في الإقليم وذلك لوجود باكستان والصين كقوتين موازيتين للهند من خلال تحالفات داخلية وخارجية.

وتعد الهند من القوى الإقليمية الكبرى الرئيسية ولها دور استراتيجي في قارة أسيا، وليس ذلك فحسب فالهند تتأهل لتكون قوة صاعدة في الساحة الدولية.


خاتمة
عامة

خاتمة

أفرزت التحولات الجدرية التي يعيشها العالم على عدة مستويات مجموعة من الديناميكيات الجديدة والفاعلة على المسرح الدولي ، الأمر الدي تطلب القيام بمراجعة شاملة للمنظومات التحليلية والفكرية السائدة على مستوى الدراسات الأمنية التي شهدت حركية تنظيرية متسارعة بعد نهاية الحرب الباردة ، لكنها واجهت عدة أزمات اختلف البعض في إيجاد تبريرات لها، بين من يراها نتاجا طبيعيا لغياب نظرية عامة في العلاقات الدولية، ومن يرى أن دلك يعود إلى اختلاف المستويات التحليلية للنظريات والمقاربات الخاصة بهذا الفرع من الدراسات.

وبالإضافة إلى تحولات القوة في العلاقات الدولية وأثرها هده التحولات على العلاقات الدولية وتوصلنا إلى أنه في كل تحول للقوة تتأثر به العلاقات الدولية وكل تحول يؤدي إلى تغيير في الدول المسيطرة على العلاقات الدولية.

وعندما دخلت القوة إلى العلاقات الدولية أدت إلى تغير جوهري في العلاقات الدولية، حيث أصبحت تقوم العلاقات في جانب كبير منها على الاحترام المتبادل، وعلى حل المشاكل السلبية بحيث تصبح الدولة ذات سمعة حسنة على مستوى العالم، ويعد مفهوم القوة الناجمة من المواضيع الحديثة نسبيا في حقل العلاقات الدولية.

فقد حدثت تغييرات عديدة في البيئة الدولية كان لها دورامؤثرا في ظهور مصطلح القوة الصلبة الدي يعتمد الأبعاد الناعمة والتأثير على الأخرين بالجدب وهو عكس القوة الصلبة، فقد ظهرت حاجة ملحة للاعتماد على القوة الداعمة من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول، وقد برزت جمهورية الهند كقوة صاعدة ومؤثرة إقليميا ودوليا، وقد اعتمدت على القوة الناعمة وإلى جانب القوة الصلبة في تنفيد سياستها الخارجية ومواجهة التحديات والصعوبات التي تواجهها من جانب أخر.

وعليه فقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي:

خاتمة

– تبحث الدول بشكل مستمر عن زيادة عناصر وأشكال قوتها بشكل لايتوقف.

– ان تحقيق القوة الذكية الناجحة يتطلب إدراك أن القوة الصلبة ضرورية ولكن تعظيم تحقيق المصلحة القومية يحتاج إلى المزج بين القوتين الصلبة والناعمة.

– إن الحديث عن القوة الناعمة في إطار السياسات الدولية دون وجود القوة الصلبة حديث لا طائل من ورائه فليس باستطاعة دولة أن تتخلى عن قوتها الصلبة.

– إن القوة الناعمة تعتمد على مصادر ذاتجاذبية وتأثير على الاخرين

–بالنسبة لمفهوم الامن الاقليمي ونظام الامن الاقليمي فقد تعددت مفاهيم واهداف ومقومات ووظائف كل منهما.

–ان منطقة جنوب اسيا تمثل مركز حيوي بسبب الخصوصية الاستراتيجية للمنطقة.

–ان استخدام الهند للقوة بأبعادها المختلفة حققت لها مكانة دولية و اقليمية واصبحت دات دور فعال ومؤثر في النظام الدولي.

–تواصل الهند مواجهة ازمة الطاقة خاصة في ظل تنامي اقتصادها.

–تأثير الصعود الهندي كقوة دولية على الامن في اقليم جنوب اسيا .

.


قائمة
المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1) إبراهيم أحمد سعيد، "**الصمود السوري و سقوط نظريات الجيوبوليتيك الغربية**"، مجلة الأعمار و البناء في سوريا، عدد خاص، 2018
2) أحمد جلال، **السياسة الدولية والإستراتيجية صراع القوى المدنية العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط**" (القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2015)
3) بخضرة مونيس ، "**التفكير في الثقافات أسئلة الفرق في اليقافة الهندية والمغاربية"** (لبنان دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2016)
4) بريجينسكيزبيغنيو ، **رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية و ما يترتب عليها جيواستراتيجيا**، تر.مركز الدراسات العسكرية، (واشنطن: مركز الدراسات العسكرية، 1999)
5) بوالو جان جوزيف الاقتصاد الهندي، تر: صباح ممدوح كعدان، (دمشق: وزارة الثقافة ، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011)
6) الجبوري محمد يحي سالم ، **مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية** (لبنان: دار الكتب العلمية، 1971)
7) جرغون عرفات على ، **العلاقات الإيرانية الخليجية: الصراع، الإنفراج، التوتر**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016)
8) جرغون عرفات علي ، "**قطر وتغيير السياسة الخارجية ... حلفاء وأعداء**" (عمان.: العربي للنشر والتوزيع، 2016)
9) حسان عمران, محد بلعاوي, **تفكك الخطاب الموالي لإسرائيل المندنؤ جار** (فلسطين: المركز الفلسطيني للاعلام, 2008)
10) الحضرمي عمر ، الدولة الصغيرة: **القدرة والدورة مقاربة نظرية**، مجلة المنارة 4، (2013)
11) رسول محفوظ ، **الأزمة الأوكرانية و رهانات أمن الطاقة الروسية مع الإشارة لحالة الأمن الطاقوي الجزائري** (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017)
12) زكار زاهر ناصر ، **النظم السياسية المعاصرة وتطبيقاتها** (فلسطين: منشورات أي كتب، 2012)
13) سرحان فيصل أحمد عبد العزيز،"**الدور الأردني في تسوية النزعات العربية: حالة الأزمة اليمنية 1961 –1994**" (الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2015
14) سعد حقي توفيق, **الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة** (دار وهران , للنشر و التوزيع , 208)
15) السماك محمد أزهر ، **الجغرافيا السياسة بمنظور القرن الحادي و العشرين، المنهجية و التطبيق** (عمان، دار اليازودي، العلمة، 2018)
16) شعرواي سالي نبيل ، **العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي**: العربي للنشر والتوزيع، 2018
17) ضياء عبد المحسن محمد، "**الجغرافيا البولوتيكية**" (كمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2016)

قائمة المراجع

18) طشطوش هايل عبد المولى ، **الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**"، (عمان: دار الحايد للنشر والتوزيع، 2016)

19) طشطوش هايل عبد المولي ، "**مقدمة في العلاقات الدولية** " (الأردن، قسم العلوم السياسية جامعة الموك: 2010)

20) عباس غالي الحذيثي، **نظريات السيطرة الإستراتيجية و صراع الحضارات**(عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2004)

21) عباس فاضل عطوان، **العلاقات السعودية، التركية: 2002–2010**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014)

22) عبد الحي سماح عبد الصبور ، "**القوة الذكية في السياسة الخارجية، دراسة في إدارات السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه لبنان 2005–2013**، (مصر: دار النشر للثقافة والعلوم، 2014)

23) عبد السلام جمعة زافوذ، **العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد** (الأردن: زهران للنشر والتوزيع، 2012)

24) علاي ستار جبار ، "**التجربة الهندية: أكبر ديمقراطية فى العام: دراسة فى النظام السياسي** " (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2017)

25) علاي ستار جبار ،باكستان ،**دراسة نشأة الدولة والتطور التجربة الديمقراطية** (السوادن :دار الجنان للنشر والتوزيع ،2012)

26) علي جلال معوض، "**مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية**"، (مصر:مركز الدراسات الإستراتيجية، 2019)

27) العلي علي زياد ، **المرتكزات النظرية في السياسة الدولية** (مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017)

28) العلي علي زياد عبد الله فتحي ، "**السياسة الدولية الإستراتيجية القوة الأمريكية في النظام الدولي الجديد**" (.عمان.: المكتب العربي للمعارف، 2015)

29) العمر فاروق عمر عبد الله ، "دول القوة والضعف" (مصر: المكتبة الأكاديمية، 2005)

30) العيسى دريد ، "**صراع النفوذ الروسي-الأمريكي على منطقة آسيا الوسطى-تروين**"، مجلة جامعة نسرينلبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية، (201

31) فائق علا عاصم ،**الاستراتيجية الامريكية في اقليم جنوب اسيا** ،كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ،2،فصل اول

32) الفظافظة محمد نعمان ، "**السياسة الخارجية الهندية تجاه القضية الفلسطينية 1967، 2005/فلسطين**، (ار الجندي للنشر والتوزيع، 2012)

33) القصير ماهر بن إبراهيم, **المشروع الاوراسيوي من الإقليمية الى الدولية**"(لندن: ألى الكتب, 2017)

34) المبيطين مخلد عبيد ، "**أصول العلاقات الدولية في الإسلام**" (عمان: الأكاديمون للنشر والتوزيع، 2012)

35) محسن حساني طاهر العبودي، **توسيع حلف الناتو بعد الحرب الناتو بعد الحرب الباردة**، مدرسة في المذكرات و الخيارات الإستراتيجية الروسية، تر. نزار الحيالي(عمان: دار جنان للنشر و التوزيع)، 2013

36) مصطفى نادية محمود ،**القوة الذكية في السياسة الخارجية دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية**، نجاه لبنان، 2005–2013، (مصر: دار النشر للثقافة والعلوم، 2014)

37) النعيمي أحمد نوري ، **السياسة الخارجية الإيرانية، 1979–2011** (السودان: دار الجنان للنشر و التوزيع، 2012)

38) الهرموني سيف ، **مقتربات القوة الذكية الأمريكية كآلية من آليات التغيير الدولي الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا** (قطر: مركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2017)

39) وولف رث الاس ألسوس ، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع تمدد أفاق النظرية الكلاسكية**، تر. محمد عبد الكريم الحواريبى (الأردن: دار محمد مخلاوي للنشر والتوزيع، 2011)

40) يونس مؤيد يونس، **أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية** (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015)

أطروحات ومذكرات

41) بلال قريب، "**السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبيات منظور أقطابه التحديات والرهانات** (رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر-باتنة: 2011)

42) بوزناد حليمة ، أحسن دلال ، "**تأثير الآليات من الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط**، أكراد سوريا، أنموذجا (مذكرة ماستر، جامعة تسبة، 2016)

43) بوشيبة تركية ، "**تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية وتطبيقاتها في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**" (أطروحة ماستر، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2017)

44) تباني وهيبة ، "**الأمن المتوسطي في إستراتيجية الملف الأصلي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب**"، أطروحة ماجستير، جامعة مولوجد معمري، تيزي وزو، 2014)

45) حامد بن عبد العزيز محمد النوري، **أكثر القوة في العلاقات الدولية المغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط 1945-1990** (رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، 2006)

46) الحداري جلول ، "**الواقع الأمن الراهن للنظام الإقليمي الأوروبي من منظور مركب الأمن الإقليمي**"، (مذكرة ماستر، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017)

47) حديفة وليد إبراهيم "**القوى الاقتصادية الصاعدة في ضل العولمة الاقتصاد الهندي نموذجا**" ، رسالة دكتوراه في ويسام شكلاط ،"**الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين، من 2000 إلى 2014، دراسة حالة الجنوب**"(رسالة ماجيستر)، جامعة مولود معمري، تيزي و

48) حمايدي عبدون ، "**أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسيةعلى الجزائر**"، (مذكرةماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015)

49) حمزواي جويدة ، **التصور الأمني الأوربي، نجوينية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المؤسسات**" (رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2011

50) خضر باسل خليل ، "**أثر التحول في مفهوم القوة على العلاقات الدولية (الصراع الفلسطيني الإسرائيلي نموذجا**" (أطروحة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2014)

قائمة المراجع

51) الخفاجي أحمد كامل ، "**القوة الناعمة ودورها في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية**" (أطروحة ماجستير، جامعة المصطفى العالمية، 2017)

52) خلف إياد ، الكعود عمر ، "**إستراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنظمة العربية**" (أطروحة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2016)

53) خواتمياتي كنزة "**سباق التسليم بين الهند وباكستان واثره اقليميا ودوليا 1998-2012**(مذكرة ماستر ،جامعة الجيلالي ،ونعامة ،خميسمليانة ،2015)

54) دير أمينة ، **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة دول القرن الإفريقي**" (أطروحة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014)

55) رادي عبد العالي ،**الحرب الهندية الباكستانية وتأثيرها على وحدة باكستان 1971،1947**(مذكرة ماستر في التاريخ ،جامعة محمد بوضياف المسيلة ،2018)

56) زكرياء جواد، "أثر التهديدات الإرهابية **شمال مالي عن الأمن الوطني الجزائري وإستراتيجيات مواجهتها، 2010– 2014**" (أطروحة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015)

57) الشمري هلة صبارن ، "**القوة والتخطيط الإستراتيجي وأثرها في مكانة الدولة عالميا الإمارات العربية المتحدة نموذجا**" (أطروحة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2011)

58) شواح أنفال ، "**الأزمة الأوكرانية و تداعياتها في العلاقات الروسية-الأمريكية، 2013-2015**،(أطروحة ماستر، جامعة بسكرة، 2016)

59) عامر فايزة ، "**التعاون الأورو–مغاربي دراسة حالة**، حوار 5+5، 2011" (أطروحة ماجستير، جامعة معمري تيزي وزو، 2011)

60) عودة قلة عربي, "**قضية كشميرية المواقف الإقليمية و التاثيرات النووية**" (أطروحة ماجستير, جامعة الجزائر3 , 2011)

61) قديح إيمان ، "**تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة**" (أطروحة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018)

62) لحميسي شيبي، "**الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة خلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة**" (رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، 2009)

63) مدوني علي ، "**قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها**"، (رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014)

64) والي،خيرة "**تطور القصبة الكردية وأثرها على الأسس الإقليمية في منطقة أطراف الأوسط**" (مذكرة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الحلقة، 2017)

مجلات :

قائمة المراجع

65) بكاكرة،نبيل "**التنوع والتغير في مضامين القوة نحو فهم للعلاقات الدولية**، دفاتر السياسة والقانون 19 (2018):165–175.

66) جفافرلو كريستوف ،**الهند ما جدوى القوة تر** : عياش سليمان ،(مركز الذرسات والبحوث الدولية،3)(2006)

67) زاهر طهير أحمد عبد الأحد، "**تطور نظام التعليم في جمهورية الهند والعوامل المؤثرة فيه**"، 38(2018

68) سلطاني فخر الدين ، سعيد ناجي، رزا الخطري اميري، **مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمني الإقليمي**،تر.زين العابدين بولبنان (الإدارة العامة والحوكمة، 4) (2014)

69) طاهر امين ،" **ازمة كارجيل في كشمير**" ،مركز الحضارة للدراسات السياسية العدد الثاني ،615،616، 2013

70) طهير أحمد عبد الأحد، **تطور نظام التعليم في جمهورية الهند والعوامل المؤثرة فيه**، مجلة كلية الشريعة الأساسية للعلوم التربوية، جامعة بابل

71) القبجسامح رشيد ، "**إستراتيجية توظيف القوة الناتجة الأمريكية في إدارة الصراع مع إيران**"، مجلة جامعة الاستقلال 45، (2017):

72) محسن صالح واخرون ،**التدعياتالجيوسترتيجية للثورات العربية** ،(قطر: مركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،65

73) محمد سالم صالح، "**القوة السياسية الخارجية دراسة نظرية**"، مجلة الكرفة 7 (2010)

74) محمد قاسم هادي، **مكانة القوة الذكية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي**، مجلة العلوم السياسية، 54، (2019)

75) مشعان نجم أحمد ،**مكانة الدولة وعلاقات بمفهوم القوة العلاقات الدولية**

مواقع إلكتروني:

76) نيكولاس سيبكمان و نظرية الإطار: 1893-1943 المدرسة الأمريكية"، مطلع عليه بتاريخ 25 ماي 2019 https://60lolt.6logspot.com/2016/04/1893-1943.htm/?m

77) "القوة"،إضطلع عليه بتاريخ02 ماي 2019 ،على الرابط www.moqotct.com/openshare/beht/mnfsian/aqwah/see01.doc.cutehtm

78) عوامل قوة الدولة في المجال الدولي، اضطلع عليه بتاريخ 2 أفريل 2019 على www.startimes.com = 26133179

79) صخري محمد، "نظرية العلاقات الدولية العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية اطلع عليه بتاريخ: 12 أفريل 2019 على: https://wwwpowtics.dz.com/commtiy/thearcs

80) محمد المهدي، "بحوث عوامل قوة الدولة"، اطلع عليه بتاريخ 2 أفريل 2017 على الرابط: http://bohotle.blogspot.com/2009/11/6

81) لمياء محمود، الأمن القومي العربي كجزء من الأمن الإقليمي الشرق أوسط الأخطار وادوار الفاعلين، "طلع عليه في9 أفريل على الرابط https//enocratica c de/ ? p= s 10

قائمة المراجع

82) زاوي رابح ، "التأسيس للنظام الإقليمي المغاربي كمركب أمني: قراءة مرتكزات مدرسة كوبن هاغن، أطلع عليه بتاريخ 7 جوان 2014 على الرابط https :www.s Jd.cerist.dz/en/articl

83) ناني السيد، "تعرف على الهند وموقعها الجغرافي ، اطلع عليه بتاريخ 2019/06/16 على الرابط www.misrsky.com

84) غيذون راشمان، الفساد و النفعية و جهان اخران لديمقراطية الهند، اطلع عليه بتاريخ 12 ماي على https://www.google.com/knpts/www.e

85) عوض جابر سعيد ,علاقات الهند الاقليمية و الدولية ,اطلع عليه في 12 أفريل على الرابط:https://www.aljazeera.net/specialfiles/

86) وائل عواد العلاقات الروسية ,نيودلهي لن تسمح لطرف ثالث بتحديد علاقتها مع موسكو,اطلع عليه في 2 جوان 2019 على الرابط:https://www.maialyoum.com/isex/

87) حقائق ومعلومات اساسية عند الهند اطلع بتاريخ 8 جوان 2014 ،الرابط http:www.google.com

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مـــلـخــــص

تهدف هذه الدراسة للتعرف على توجهات السياسة الخارجية للهند وأثرها في أمن جنوب أسيا.

كما تهدف إلى دراسة ومناقشة مقومات الهند كقوة إقليمية صاعدة في إقليم جنوب أسيا.

وتحليل الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع إقليم جنوب أسيا بالنسبة للهند.

بالإضافة إلى إبراز الخطط والاستراتيجيات التي اتبعتها الهند لصعود كقوة إقليمية ودولية في العلاقات الدولية.

كما تناقش أهم التحديات والصعوبات الإقليمية والاقتصادية التي واجهت هذه الخطط والاستراتيجيات في سبيل صعودها كقوة إقليمية ودولية في العلاقات الدولية.

هذا بالإضافة إلى العلاقات الإقليمية للهند خاصة في باكستان والصين، كما تهدف الدراسة إلى محاولة فهم تفاعلات وتوجهات السياسة الخارجية للهند في إقليم جنوب أسيا وصولا إلى مستقبل الصعود الهندي وتأثيره على الأمن والاستقرار في منطقة جنوب أسيا.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإقليمي ، القوة ، العلاقات الإقليمية، الصعود الهندي

Abstract

This study aims to identify the orientations of India's foreign policy and its impact on the security of South Asia.

It also aims to study and discuss India's strengths as a rising regional power in South Asia.

And analyze the strategic importance of South Asia to India.

In addition to highlighting the plans and strategies adopted by India to rise as a regional and international power in international relations.

It also discusses the most important regional and economic challenges and difficulties facing these plans and strategies in order to rise as a regional and international power in international relations.

In addition to the regional relations of India, especially in Pakistan and China. The study also aims at understanding the interactions and orientations of India's foreign policy in South Asia to the future of Indian immigration and its impact on security and stability in South Asia.

Keywords: regional security, power, regional relations, Indian ascension